E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1998/6
22 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الثانية والأربعون
٢ - ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة

تقرير تجميعي عن خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - الاستنتاجات	٤ - ١٣	٤
ثالثا - تحليل خطط العمل واستراتيجيات التنفيذ	١٤ - ٤٣	٦
ألف - على الصعيد الوطني	١٥ - ١٧	٦
باء - على الأصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي	١٨ - ٢٦	٧
جيم - العملية التحضيرية لوضع خطط العمل الوطنية	٢٧ - ٤٣	٩
١ - على الصعيد الوطني	٢٧ - ٢٩	٩
٢ - الدعم المقدم من المجتمع الدولي	٣٠ - ٣٦	١٠
دال - الترتيبات المؤسسية والمالية	٣٧ - ٤٣	١١

* E/CN.6/1998/1.

98-00528 260198 300198

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
رابعا -	مجالات الاهتمام الحيوية في الخطط والاستراتيجيات	٤٤ - ١٥٨	١٣
ألف -	المرأة والفقر	٤٦ - ٥٤	١٣
باء -	تعليم المرأة وتدريبها	٥٥ - ٦٣	١٦
جيم -	المرأة والصحة	٦٤ - ٧٥	١٨
دال -	العنف ضد المرأة	٧٦ - ٩٠	٢٢
هاء -	المرأة والنزاع المسلح	٩١ - ٩٦	٢٥
واو -	النساء والاقتصاد	٩٧ - ١٠٦	٢٦
زاي -	المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار	١٠٧ - ١١٤	٣٠
حاء -	الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة	١١٥ - ١٢٢	٣٢
طاء -	حقوق الإنسان للمرأة	١٢٣ - ١٣٢	٣٥
ياء -	المرأة ووسائط الإعلام	١٣٣ - ١٤٠	٣٧
كاف -	المرأة والبيئة	١٤١ - ١٤٨	٤٠
لام -	الطفلة	١٤٩ - ١٥٦	٤١
ميم -	أولويات أخرى	١٥٧ - ١٥٨	٤٣
مرفق -	الدول المجيبة التي قدمت خطط عمل واستراتيجيات وطنية		٤٦
	الأشكال		
الأول -	مستويات الإجابات الكلية لمجالات الاهتمام الحاسمة		٤٨
الثاني -	مستويات الإجابات الإقليمية لمجالات الاهتمام الحاسمة الفردية حسب المنطقة		٤٩
الثالث -	مستويات الإجابة الإقليمية لمجالات الاهتمام الحاسمة الفردية، حسب منطقة الاهتمام الحاسمة		٥٠

أولا - مقدمة

١ - أوصى منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) بإعداد استراتيجيات أو خطط عمل للتنفيذ كطريقة لتشجيع وكفالة المتابعة والتنفيذ والرصد على الصعيد الوطني[١]. وطلب إلى الحكومات أن تبدأ في أقرب وقت ممكن، ويُفضَّل أن يكون ذلك قبل نهاية عام ١٩٩٥، في وضع استراتيجياتها أو خطط عملها، بالتشاور مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وأن تنجزها بنهاية عام ١٩٩٦[٢]. وسلمت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٣/٥٠، بأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين يعتمد في المقام الأول على الصعيد الوطني. وأكدت الجمعية العامة أن الحكومات ينبغي أن تضع، في أجل لا يتجاوز عام ١٩٩٦، استراتيجيات أو خطط عمل وطنية شاملة للتنفيذ بغية تنفيذ منهاج العمل بشكل تام. وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦/١٩٩٦ إعداد تقرير تجميعي عن خطط الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة للتنفيذ استنادا إلى جملة أمور منها خطط العمل الوطنية وأي مصادر معلومات أخرى متوفرة من قبل في منظومة الأمم المتحدة، لتنظر فيه لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٨.

٢ - ودعيت الدول الأعضاء، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٦، إلى تقديم نُسخ من استراتيجياتها أو خطط عملها للتنفيذ فور إنجازها. وقام المؤتمر دون الإقليمي لكبار الخبراء الحكوميين، الذي نظر في موضوع "تنفيذ منهاج العمل الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ العالمي المعني بالمرأة في بيجين، في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية" والذي عقد في بوخارست من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بإعداد خطة عمل وطنية نموذجية ترجمت إلى جميع اللغات الرسمية وعُممت على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ورحبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٩/٥١، بقيام المؤتمرات الإقليمية ودون الإقليمية بإعداد مبادئ توجيهية للاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية لتنفيذ منهاج العمل. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، كانت ٢٤ دولة عضوا قد أرسلت ردودا إلى الأمم المتحدة. وفيما بعد، أرسلت مذكرة شفوية ثانية مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى جميع الدول الأعضاء تطلب إليها إرسال خطط عملها الوطنية فور إنجازها.

٣ - ويتضمن هذا التقرير تحليلا لخطط العمل الوطنية المقدمة رسميا إلى الأمانة العامة، استجابة للمذكرة الشفوية، من مجموع ٨٥ من الدول الأعضاء ومراقب واحد (انظر المرفق). ويدرس التقرير ما إذا كانت الخطط قد اتبعت توصيات منهاج العمل فيما يتصل بالإعداد، والمضمون، والإجراءات المحددة والموارد المخصصة[٣]. وقورنت كل مجموعة من الأهداف الوطنية بالأهداف الاستراتيجية الواردة في منهاج العمل بغية تحديد الاتجاهات والأولويات، بما في ذلك الاتجاهات الإقليمية والمبادرات الرامية إلى إدراج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية. ويقيم التقرير ما إذا كانت الدول الأعضاء أصدرت إعلانات متعلقة بالسياسة ذات طابع عام أو حددت إجراءات معينة، بما في ذلك الإجراءات القانونية. وأولي اهتمام خاص للأهداف والمعايير التي وضعت في إطار مجالات الاهتمام الحاسمة الواردة في منهاج العمل وللكيفية التي عكست بها الدول الأعضاء هذه الأهداف والمعايير في خطط عملها أو ترجمتها إلى أهداف وطنية. وأولي

الاهتمام أيضا للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ولما إذا كانت قد وردت في خطة العمل الوطنية. وبالرغم من أن تنفيذ تلك الالتزامات هو مسألة طوعية، فقد تم رصده عن كثب، ولا سيما من جانب المنظمات غير الحكومية. وتمشيا مع ولاية التقرير، يركز التحليل على الإجراءات المخططة أو التي هي قيد الاتخاذ. وأشير إلى النُهج المبتكرة أو غير الشائعة إذا كانت ناتجة عن الخطة أو المبادرات الجارية. وبالرغم من أن الإنجازات الأولية في مجال التنفيذ تُقيَّم استنادا إلى المعلومات المقدمة، فإن إنجازات التنفيذ الشاملة ستكون موضع استعراض وتقييم من جانب لجنة مركز المرأة في عام ٢٠٠٠.

ثانيا - الاستنتاجات

٤ - اقتصر نطاق التحليل الوارد في هذا التقرير على ٨٦ خطة عمل وطنية والمعلومات المتعلقة بوضعها التي قدمتها رسميا من ٨٥ دولة عضوا ومراقب واحد لدى الأمم المتحدة. وبالرغم من أن التقارير تعكس الجهود الكبيرة التي بذلت في كثير من البلدان من جميع المناطق، فإن ٤٦ في المائة فقط من الدول الـ ١٨٥ الأعضاء في الأمم المتحدة هي التي أرسلت خطط عمل وطنية. ويتضح من توزيع إقليمي لخطط العمل الوطنية الواردة أن نسبة الدول الأعضاء التي قدمت خططا هي ٢٩ في المائة من أفريقيا، و ٤١ في المائة من آسيا والمحيط الهادئ، و ٣٨ في المائة من أوروبا الشرقية، و ٤١ في المائة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٦٦ في المائة من أوروبا الغربية ودول أخرى.

٥ - وتغطي خطط العمل كافة مجالات الاهتمام الحاسمة (انظر الشكل الأول)، إلا أنها تميل إلى إظهار الأولويات الوطنية. ويقتصر كثير منها على بعض مجالات الاهتمام الحاسمة، فيعكس الاختلافات والأفضليات الإقليمية (انظر الشكلين الثاني والثالث). وتعكس خطط العمل الـ ٨٦ في مجموعها مجالات الاهتمام الحاسمة الواردة في منهاج العمل كما يلي: المرأة والفقر (٥٦)، التعليم والتدريب (٧٧)، المرأة والصحة (٧٠)، العنف الموجه ضد المرأة (٦١)، المرأة والنزاع المسلح (٢٨)، المرأة والاقتصاد (٧١)، المرأة في السلطة وصنع القرار (٧٥)، الآليات المؤسسية من أجل النهوض بالمرأة (٧٧)، حقوق الإنسان للمرأة (٧٠)، المرأة ووسائط الإعلام (٤٦)، المرأة والبيئة (٤٢)، الطفلة (٢٧). وتشكل خطط العمل الوطنية، في بعض الحالات، عنصرا متمما للخطط القطاعية في مجالات التنمية أو التعليم أو الصحة، وبالتالي لا تتضمن تفاصيل الإجراءات المقترحة في تلك الخطط.

٦ - ويدل التحليل على أن القوة الدافعة التي ولدها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة استمرت بصورة مطردة على الصعيد الوطني في كثير من البلدان. وكانت العملية التحضيرية حدثا هاما وشكلت نقطة تُحول صوب مزيد من التعاون بين مختلف الوزارات الحكومية والمجتمع المدني. ويتضمن كثير من خطط العمل الوطنية معلومات عن العملية التحضيرية، واتبعت التوصيات الواردة في منهاج العمل ومفادها أنه يتعين أن تعتمد عملية التخطيط على أشخاص من أعلى مستوى للسلطة في الحكومة وعلى العناصر الفاعلة ذات الصلة، في المجتمع المدني[٧]. وكانت صياغة أي خطة وطنية بمثابة عملية عبئت لها الجهود

والالتزامات على كثير من الصعد. وفي كثير من الأحيان، أعدت خطط العمل الوطنية في إطار حوار على نطاق البلد وعبرت عن السياق الوطني. ولإعطاء القوة الدافعة مزيدا من الاطراد، يتعين بذل جهود خاصة لتمكين كافة العناصر الفاعلة المشتركة في عملية الصياغة لتصبح أطرافا مشاركة بالكامل في عملية التنفيذ.

٧ - وأنشئت معظم الآليات الوطنية أو تم تعزيزها إثر انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة وأدت دورا رئيسيا في إعداد خطة العمل الوطنية. وتشير كثير من الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية وطنية للنهوض بالمرأة أو تحسين الآلية القائمة وإلى دورها الرائد في التنفيذ الشامل لخطط العمل الوطنية والتوصل إلى إدراج منظور الجنسين في الأنشطة الرئيسية. وتشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز الآلية الوطنية من أجل النهوض بالمرأة عن طريق إنشاء آليات تنسيق على المستوى الوزاري أو غيره من المستويات وعن طريق إدراج خطط العمل الوطنية في الخطط الوطنية الإنمائية أو الاقتصادية الأوسع نطاقا. ويعمل عدد من الدول الأعضاء على وضع ترتيبات مؤسسية محددة لتنفيذ الإجراءات المقترحة في إطار مجالات الاهتمام الحاسمة، بما في ذلك التنسيق، والتدريب الذي يراعي نوع الجنس، والرصد المنتظم من جانب الوزارات المعنية والآلية الوطنية. وينبغي دعم جهود الدول الأعضاء التي لم تضع بعد ترتيبات من هذا القبيل، والتعجيل بإنشاء الآليات المؤسسية الملائمة، وذلك عن طريق المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

٨ - وأدى المجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، دورا مركزيا في دعم عملية الصياغة في كثير من البلدان النامية والاشتراك في تنظيم اجتماعات إقليمية أو دون إقليمية للمتابعة. وقامت اللجان الإقليمية، والمكاتب الوطنية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على وجه الخصوص، بتقديم المساعدة في إنشاء آليات وطنية وإعداد خطط العمل الوطنية. ودعمت أيضا جهود المنظمات غير الحكومية. ويجب أن تستمر هذه الجهود في عملية التنفيذ.

٩ - وتتضمن أغلبية الخطط توصيات عامة متعلقة بالسياسات ومقترحات عمل محددة. ويضع عدد قليل منها فقط أهدافا شاملة محددة زمنيا ومعايير أو مؤشرات للرصد. ويتعين إيلاء مزيد من الاهتمام للإجراءات والأهداف الوطنية المعينة المحددة زمنيا في عملية الرصد، مما ييسر تنفيذ منهاج العمل ويضفي على التقييم الذي سيجري بحلول عام ٢٠٠٠ مزيدا من الواقعية والشفافية.

١٠ - ولم تورد معظم البلدان أي إشارة إلى مصادر تمويل الإجراءات المبينة في خططها. وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة التي تكتسيها اعتمادات الميزانية بالنسبة إلى التنفيذ الناجح لمنهاج العمل، ينبغي أن تحظى هذه المسألة بمزيد من الاهتمام عند تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

١١ - ويشكل إنجاز خطط العمل الوطنية ورصدها الأساس الذي سيقوم عليه استعراض وتقييم تنفيذ منهاج العمل الذي سيجري في عام ٢٠٠٠. لذلك ينبغي أن تكون خطط العمل الوطنية نقطة مرجعية لإعداد التقارير في المستقبل عن تنفيذ منهاج العمل على الصعيد الوطني. وسيؤدي ذلك إلى تيسير تقييم السياسات والمشاريع التي نُفذت بنجاح وتلك التي فشلت، وإعلانات السياسة التي ترجمت إلى سياسات ملموسة عقبتها إجراءات، وتلك التي لا تزال حبرا على ورق، والعمليات التشاركية التي كانت أكثر فعالية، والمعايير التي تم الوفاء بها، والمؤشرات الدقيقة لأغراض القياس.

١٢ - وتتضمن كثير من خطط العمل الوطنية أفكارا ونهجا مبتكرة وغير شائعة، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة. وينبغي أن تستمر عملية جمع هذه المعلومات حتى عام ٢٠٠٠، ليتسنى للأمانة العامة إدراجها في قاعدة بياناتها وإتاحتها للحكومات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر.

١٣ - وبما أن أغلبية الدول الأعضاء لم تقدم بعد خطط عملها الوطنية ولا يزال كثير منها في مرحلة إعداد هذه الخطط، ينبغي ألا تدخر منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والبلدان المانحة أي جهد من أجل تقديم المساعدة اللازمة الى تلك الدول لتنجز خططها وتركز على تنفيذها.

ثالثا - تحليل خطط العمل واستراتيجيات التنفيذ

١٤ - يتضمن هذا الفرع معلومات عن خطط العمل أو استراتيجيات التنفيذ، ويقدم تحليلا لمختلف فئات ما ورد من خطط العمل، على الصعيد الوطني، وكذلك على الأصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي.

ألف - على الصعيد الوطني

١٥ - في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، كان ما مجموعه ٨٥ دولة عضوا ومراقب واحد (انظر المرفق الأول) قد قدمت خطط عمل وطنية أو معلومات بشأن التقدم المحرز في إعدادها. وتشير المعلومات الإضافية التي جمعت من منظومة الأمم المتحدة إلى أن دولا أعضاء أخرى قد اعتمدت خطط عمل وطنية أو أنها في سبيل صياغتها، ولكنه نظرا إلى عدم تلقي رد رسمي من الحكومات المعنية، وبما أن الأمانة العامة لم تستلم هذه الخطط، لم يكن ممكنا إدراجها في التحليل.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دول أعضاء معلومات في البيانات التي أدلت بها في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة عن التقدم المحرز في إعداد خطط العمل الوطنية. وقد أبلغت أربع دول أعضاء أنها وضعت خطط عمل وطنية أو برامج واستراتيجيات مختلفة للنهوض بالمرأة[٣]. وأفادت دولتان عضوان بأن خطة العمل الوطنية قيد الإعداد أو أن الحكومة ستعتمدها قريبا[٤]. وأشارت دولة عضو إلى أنها تعتبر نفسها غير قادرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في منهاج عمل بيجين لأنها تفتقر إلى القدرة المؤسسية، بما في ذلك الموارد المالية والتقنية[٥].

١٧ - ويمكن تحديد السمات المشتركة لخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية، البالغة ٨٦ خطة، المقدمة إلى الأمم المتحدة استجابة للمذكرة الشفوية بما يلي:

(أ) تتضمن ٥٦ من خطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية التزامات باتخاذ إجراءات متعددة فيما يتعلق بمعظم مجالات الاهتمام الحيوية أو جميعها، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والمالية. واستنادا إلى المعلومات المقدمة، تمت الموافقة على ١٥ خطة منها أو اعتمادها من قبل جهاز تشريعي. وصيغت أربع خطط واعتمدت قبل انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، وذلك في الاتحاد الروسي (أقرت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤) والأردن (اعتمدت في ١٩٩٣) وشيلي (١٩٩٤-١٩٩٩)، والصين (١٩٩٥-٢٠٠٠، اعتمدت في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥). وقدمت ثلاث دول أعضاء خططا قطاعية تتصل بمجال أو أكثر من مجالات الاهتمام الحيوية. وقدمت ثماني دول أعضاء بالإضافة إلى ذلك تقريرا منفصلا أو أكثر أو معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ وإحصاءات؛

(ب) تتضمن أربع عشرة خطة عمل وطنية تقريرا مرحليا عن الإجراءات المتخذة والأولويات المختارة لإجراءات جارية أو مخطط لها؛

(ج) قدمت ثماني دول أعضاء مشاريع خطط عمل وطنية لم يكتمل إعدادها أو لم تعتمد بعد؛

(د) قدمت ثماني دول أعضاء معلومات عن حالة إعداد خطط العمل الوطنية أو الإجراءات الوطنية المتخذة، بما في ذلك مجالات الأولوية.

باء - على الأصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي

١٨ - يشدد منهاج العمل على أهمية التنسيق الإقليمي في إطار ترتيبات مؤسسية[٦]. وتعتزم عدة دول أعضاء في خطط عملها الوطنية زيادة التنسيق داخل المنتديات الدولية التي تشترك في عضويتها. وذكر على وجه الخصوص التنسيق والتعاون ضمن الاتحاد الأوروبي، ورابطة الكمنولث، والاتحاد الكاريبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد جعلت بعض الدول الأعضاء من أهدافها إقامة تجمعات إقليمية أو تعزيزها. فعلى سبيل المثال، تشير تركيا إلى إنشاء تجمع إقليمي للنساء الأورسيات للعمل على منهاج العمل.

١٩ - وتزود خطط العمل الإقليمية أعضاءها بمبادئ توجيهية للعمل. وقدمت إلى الأمم المتحدة ست خطط عمل بشأن تنفيذ منهاج العمل وضعتها آليات حكومية دولية. وتتضمن تلك الخطط مقترحات تفصيلية بشأن عدد من مجالات الاهتمام الحيوية، وقد اعتمدها رسميا الجهاز المختص برسم السياسات في كل منها.

٢٠ - ففي برنامج العمل المتوسط الأجل الرابع للاتحاد الأوروبي بشأن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل (١٩٩٦-٢٠٠٠)، يمثل تعزيز الشراكة بين الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني وصعيد الاتحاد أحد الأهداف الخمسة للبرنامج. وتشير فنلندا في خطط عملها الوطنية إلى أنها تعتزم أن تضطلع بدور قيادي ضمن الاتحاد الأوروبي عندما تتولى رئاسته، وستتمسك بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل. وتذكر الجمهورية التشيكية في مذكرة المعلومات التي قدمتها عن خطة العمل الوطنية أنها تفكر في الانضمام إلى البرنامج المتوسط الأجل للاتحاد الأوروبي. ويشير عدد قليل من الدول الأعضاء إلى برامج مجلس أوروبا. كما ذكرت أيضا صناديق معينة تابعة للاتحاد الأوروبي، مثل الصندوق الاجتماعي.

٢١ - وقد أقر اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، خطة عمل الكمنولث بشأن قضايا الجنسين والتنمية، التي تحث الأعضاء على وضع خطط عمل وطنية. وتهدف الخطة إلى تعزيز الترتيبات والعمليات المؤسسية، وتحدد مجموعة من القضايا المترابطة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الكمنولث، مثل الحقوق السياسية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٢ - وقد أيد اجتماع خاص للوزراء المسؤولين عن إدماج المرأة في التنمية، عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، خطة عمل مشتركة للاتحاد الكاريبي عنوانها "نحو سياسة إقليمية بشأن المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية". وتوجز الخطة إجراءات اتخذت في إطار ١١ هدفا استراتيجيا واستراتيجية تنفيذية. وينظر أعضاء الاتحاد الكاريبي إلى الخطة باعتبارها استراتيجيتهم التنفيذية. وكانت الحلقة الدراسية الإقليمية، التي عقدت في غيانا في آب/أغسطس ١٩٩٧ والتي قدم فيها كثير من أعضاء الاتحاد الكاريبي خططهم الوطنية للمتابعة، فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن التقدم المحرز على الصعيد دون الإقليمي. ويقدم المساعدة أيضا لعملية التنفيذ، الاتحاد الكاريبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومانحون دوليون.

٢٣ - أما مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب من أجل اعتماد برنامج موحد وآلية لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (عمان، ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، الذي عقدته جامعة الدول العربية وشاركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فقد اعتمد برنامجا عربيا موحدا يركز على التخفيف من حدة الفقر والمشاركة في صنع القرار والشراكة ضمن الأسرة.

٢٤ - واعتمدت حكومات فييت نام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، خطة عمل لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في التنمية الاقتصادية في الهند الصينية، وذلك في الحلقة الدراسية للهند الصينية بشأن تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، التي نظمتها في هانوي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع الاتحاد النسائي الفييتنامي. وقد أرست هذه الخطة الأسس لصياغة خطط العمل الوطنية للبلدان الثلاثة.

٢٥ - وأفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تولي المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وضع مشروع خطة عمل دون إقليمية وعن مبادرة دعم دون إقليمية لشرق أفريقيا من أجل تنفيذ منهاجي العمل الأفريقي والعالمي.

٢٦ - واضطلع المؤتمر الإقليمي السابع بشأن إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتياغو، ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) بتقييم العقبات والتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج العمل الإقليمي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١، المعتمد في مار دل بلاتا عام ١٩٩٤. واعتمد المؤتمر اتفاق آراء سانتياغو الذي دعا إلى اتخاذ تدابير لتحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

جيم - العملية التحضيرية لوضع خطط العمل الوطنية

١ - على الصعيد الوطني

٢٧ - في كثير من البلدان، كانت ترجمة منهاج العمل إلى اللغات المحلية أو نشر موجز لمنهاج العمل بلغات متداولة أول مبادرة اتخذت بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. فقد عقدت الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، عدة حلقات دراسية عن منهاج العمل. وتضمنت العملية التحضيرية في دول أعضاء كثيرة عقد سلسلة من الاجتماعات على الصعيد الوطني، أساسا بمبادرة من الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة. وعقدت تلك الاجتماعات بالتشاور مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وفي الكونغو، على سبيل المثال، تبلورت الخطة الوطنية نتيجة عقد سلسلة من الاجتماعات على الصعيد الوطني شارك فيها المنتدى النسائي الوطني. وفي بلدان أخرى، عرض المشروع على جميع المنظمات المعنية وعلى ممثلين من المجتمع المدني بهدف الحصول على تعليقاتهم، مثلما حدث في السلفادور. وفي كندا، أيدت الجامعات والمنظمات غير الحكومية والتجمعات المجتمعية عملية التخطيط. ومن غير المعروف بعد ما سيكون للعملية الاستشارية من تأثير على تنفيذ الخطة.

٢٨ - وفي كثير من الدول الأعضاء، جرت عملية التخطيط بشكل رئيسي على الصعيد الوزاري، بمشاركة العديد من الوزارات، أو جميع الوزارات المعنية، في مرحلة مبكرة من العملية التحضيرية. ففي بنغلاديش، شاركت ١٣ وزارة في عملية الصياغة وأسندت إليها أدوار قيادية في عملية التنفيذ. وتعتزم فنزويلا، وهي تعكف الآن على إعداد خطتها الوطنية، أن تشرك المكتب المركزي للإحصاءات والمعلومات ومكتب التنسيق والتخطيط للجمهورية في عملية وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية. وفي ألمانيا، تقدمت الولايات الاتحادية والمنظمات غير الحكومية بطلبات فردية لإشراكها في الخطة. وفي ترينيداد وتوباغو، يعمل "أصدقاء الوزارة" و "فريق الرجال الداعم" بصفة استشارية.

٢٩ - وفي بعض الحالات، أدمجت خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة في خطة التنمية الوطنية. فالفلبين استخدمت نهجا ثنائيا إذ وضعت خطة مستقلة طويلة الأجل مدتها ٣٠ عاما هي الخطة الفلبينية للتنمية

المستجيبة لاحتياجات الجنسين (١٩٩٥-٢٠٢٥) بموازاة خطة التنمية الفلبينية المتوسطة الأجل، توقعا منها لأن تصبح المسائل المتصلة بنوع الجنس من بين المسائل الرئيسية على مدى ثلاثين عاما.

٢ - الدعم المقدم من المجتمع الدولي

٣٠ - على الرغم من أن الدعم الرئيسي الذي تلقته عملية التخطيط كان على الصعيد الوطني ومعظمه من الحكومات والآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، فإن بعض الخطط الواردة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، تشير إلى مساعدة دولية أو ثنائية. ففي بنما، على سبيل المثال، قدم الاتحاد الأوروبي واليونيسيف ومنظمات غير حكومية الدعم لعملية التخطيط. كذلك فإن صياغة خطة العمل الوطنية للبنان جرت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٣١ - وأدت منظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في دعم عملية الصياغة. وقدمت اللجان الإقليمية على وجه الخصوص المساعدة لكثير من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في إعدادها لخطط العمل الوطنية. وعلى سبيل المثال قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادئ توجيهية من أجل وضع خطط العمل الوطنية لجميع الدول الأعضاء فيها، وقدمت خدمات استشارية لعدد من المنظمات غير الحكومية، مثل الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية.

٣٢ - وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مساعدات ونظم اجتماعات في جميع المناطق الإقليمية. فقد عقد ندوة في هراري في عام ١٩٩٦ بهدف استنباط استراتيجيات إقليمية لمنهاج العمل تركز على تمكين المرأة اقتصاديا. ودعت إحدى التوصيات الرئيسية إلى تعاون وثيق بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركائه في وضع استراتيجيات لدمج نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية للسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وغيرهما من المنظمات الإقليمية. كما دعم الصندوق حلقة عمل إقليمية أفريقية حول الاستراتيجيات والأولويات لفترة ما بعد بيجين، عقدت في داكار عام ١٩٩٧. واشترك الصندوق مع جهات مانحة أخرى في تمويل قمة سياسية لفترة ما بعد بيجين في نيجيريا، توجت بصياغة جدول أعمال سياسي للنساء النيجيريات. وفي تايلند، دعم الصندوق مبادرة بشأن إدماج نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية، كما قام بدعم التنفيذ الحكومي وغير الحكومي لمنهاج العمل من خلال فريق عامل معني بنوع الجنس والتنمية. وفي غرب آسيا، دعم الصندوق بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي إنشاء آليات وطنية ولجان غير حكومية في الأردن والجمهورية العربية السورية واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي أمريكا اللاتينية، قدم الصندوق المساعدة للآليات الوطنية في البرازيل وشيلي وباراغواي وأوروغواي في وضعها لخطط عملها الوطنية. وعقد الصندوق واليونيسيف اجتماعا إقليميا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كوبا بهدف تحديد استراتيجيات من أجل تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٣٣ - وأفادت اليونيسيف بأنها شاركت بنشاط في عملية إعداد خطط العمل الوطنية. وقد تضمنت برامجها القطرية أنشطة محددة من أجل التعاون وتقديم الدعم في جمع المعلومات المفصلة حسب الجنس، وبناء القدرات، والاستراتيجيات البرنامجية المبتكرة، والوعي العام، وحقوق المرأة، وتمكين المرأة. وانضم مكتب اليونيسيف الإقليمي لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، إلى حكومة أوغندا ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنظيم مؤتمر إقليمي لوزراء التعليم وكبار المسؤولين من ٣٥ بلدا أفريقيا بشأن تعليم المرأة ومحو الأمية لدى النساء، عقد في كمبالا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، واعتمد إعلان كمبالا وتعهد بالتقليل من أوجه التباين بين الجنسين في مجال التعليم.

٣٤ - وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه قدم الدعم لحكومات أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسنغال والصين في صياغة خطط عملها الوطنية. وقدم الصندوق المساعدة، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إلى موريتانيا في مجالات عديدة، منها تدريب كبار الموظفين الحكوميين على تخطيط وتصميم خطط العمل وعلى وضع سياسة وطنية بشأن قضايا الأسرة. وأبلغت اليونسكو أنها قدمت الدعم للأردن وإكوادور وبوروندي وعمان وكوبا وموريتانيا في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية. وقدم متطوعو الأمم المتحدة المساعدة في مجال متابعة المؤتمر وفي تنفيذ مشاريع معينة في بوتسوانا وغامبيا وغواتيمالا وغينيا والفلبين.

٣٥ - وتلقت بعض الحكومات المساعدة في ترجمة منهاج العمل إلى اللغات المحلية. فقد قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى منغوليا في طباعة منهاج العمل باللغتين الإنكليزية والمنغولية. وفي نيجيريا، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركز الأمم المتحدة للإعلام في البلد الدعم في ترجمة وإصدار منهاج العمل بلغات اليوروبا والحوسا والايغبو.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، بذلت منظومة الأمم المتحدة جهودا لتنفيذ منهاج العمل بما يتمشى مع التوصيات الواردة في الترتيبات المؤسسية عندما وضعت الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة التي سيجري استعراضها في عام ١٩٩٨ (انظر E/CN.6/1998/3).

دال - الترتيبات المؤسسية والمالية

٣٧ - إن وضع ترتيبات مؤسسية تكفل تنفيذ الخطط والاستراتيجيات ورصد إنجازاتها يعتبر شرطا أساسيا لنجاح التنفيذ (للاطلاع على تحليل مفصل، انظر الفرع الرابع - حاء أدناه).

٣٨ - والشرط الأساسي الثاني هو وضع ترتيبات مالية. بيد أن معظم البلدان لا تشير إلى كيفية تمويل الإجراءات التي تتخذها من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين. ومن ضمن الخطط (٢٠ خطة) التي لا تشير إلى تخصيص الموارد، تتناول عدة بلدان (١٦ بلدا) التمويل بشكل عام أو تتحدث عنه بمستوياته الحالية. وتشير قلة من خطط العمل الوطنية إلى مستويات إضافية من التمويل والموارد. ولا يشير أي منها إلى

تخفيض في النفقات العسكرية الزائدة والاستثمارات في مجال إنتاج واقتناء الأسلحة، وفق ما يقترحه منهاج العمل[٧].

٣٩ - والدول الأعضاء التي تشير إلى مصادر وطنية لتمويل الأنشطة المقترحة، تشير في الغالب إلى مشاريع محددة أو مشاريع نموذجية ويقدم عدد محدود من الدول الأعضاء معلومات تفصيلية عن الموارد وتكون محدودة في الغالب عن المشاريع التي يجري تنفيذها بالفعل. وتتضمن خطة العمل الوطنية لألمانيا، على سبيل المثال، معلومات عن المبالغ المخصصة لمختلف المبادرات والبرامج، بما في ذلك المبادرات والبرامج المتعلقة بالنساء المتشردات وبالمدمنات، وبالنهوض بالمرأة في الجامعات، وبالمشاريع النموذجية في مجال الالتزام السياسي الطوعي.

٤٠ - ولا تربط معظم البلدان (٥٢) الإجراءات المبينة في خطط عملها الوطنية بأهداف محددة ضمن إطار زمني. إلا أن خطة مالي الوطنية تتناول صراحة تعبئة الموارد لمجالات اهتمام حيوية يتم انتقاؤها على الصعيد الوطني، وتبين المبالغ السنوية المرصودة في الميزانية ومصادر التمويل لكل قطاع على مدى فترة خمس سنوات من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بتوصيات منهاج العمل القائلة بتحديد معايير لتحقيق مستويات معينة لمخصصات الميزانية[٨]، فإن الكونغو تعتبر واحدة من دول قليلة حددت ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للاهتمامات الاجتماعية، مع تخصيص نسبة معينة منها للأنشطة المتعلقة بالمرأة.

٤١ - وتقدم بعض الدول الأعضاء معلومات بشأن الآليات المالية التي تساعد النساء أو المشاريع النسائية أو تساعد على تهيئة بيئة تمكن المنظمات غير الحكومية من تعبئة الموارد[٩]. وقد أبلغت لكسمبرغ على سبيل المثال، أن المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والتي تعزز الأنشطة النسائية يمكن أن تحصل على تمويل مشترك بنسبة ٣٠٠ في المائة من وزارة النهوض بالمرأة.

٤٢ - وفي إطار التعاون الإنمائي، تتكرر الإشارة إلى المساعدة الثنائية، سواء في سياق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما أشارت تونس. وكثير من الخطط تتضمن الدعم القائم أو تقدم وصفا تفصيليا لمساعدة طلبت وأجيبت. وتبلغ كثير من البلدان النامية عن مساعدة قدمت من مانحين متعددي الأطراف أو ثنائيين. وتتناول بلدان متعددة في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ مسألة تخصيص الموارد وتعبئتها. فقد وضعت بنما ميزانية لتنفيذ المقترحات الواردة في خطة عملها الوطنية، ستمول جوانب كبيرة منها من مصادر خارجية. ويشير مشروعا خطتي عمل بنغلاديش وباكستان بالتحديد إلى التعاون الإنمائي الدولي والمانحين الخارجيين بصفة خاصة كمصدرين محتملين للتمويل. وتحدد خطة عمل مالي الوطنية مشاريع في ميدان النهوض بالمرأة لتمول من قبل منظومة الأمم المتحدة أو المانحين الثنائيين.

٤٣ - وتقدم بعض البلدان المانحة معلومات في خطط عملها الوطنية عن نوع المشاريع المقرر أن تدعمها. وتمشيا مع الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تعلن الدانمرك

عن استمرار تعاونها الإنمائي الدولي بتخصيص نسبة تزيد على ١ في المائة من ناتجها الإجمالي الوطني؛ وتخطط ألمانيا لإنفاق ١٠ ملايين دولار سنويا على مدى السنوات الأربع القادمة على تقديم المشورة القانونية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية، مع تركيز خاص على المرأة؛ وسوف تزيد لكسمبرغ مساعدتها الإنمائية الدولية لتصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الإجمالي الوطني بحلول عام ٢٠٠٠.

رابعا - مجالات الاهتمام الحيوية في الخطط والاستراتيجيات

٤٤ - يتضمن تحليل الأهداف والإجراءات الاستراتيجية الواردة في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية في كل مجال من مجالات الاهتمام الحيوية، معايير مشتركة للتصنيف والتقييم، مثل عدد الدول الأعضاء التي تبلغ عن مسألة معينة، والالتزامات التي أعلنتها الدول الأعضاء في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في مجال حيوي بعينه؛ وأشارت إلى معايير و/أو أهداف واستخدامها؛ وإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية؛ والإجراءات التشريعية والإدارية؛ والترتيبات المؤسسية؛ وتخصيص الموارد. ووفقا للمعلومات المقدمة فإن الفئات الأخرى المطبقة تتضمن العمل الجاري والمتخذ قبل انعقاد المؤتمر؛ والنهج الابتكارية أو غير العادية التي لم ترد في منهاج العمل؛ والحملات الإعلامية، والأنشطة الإرشادية والشراكات؛ والرصد والتقييم، والاهتمام بفئات خاصة.

٤٥ - وقد اعتمد ضمن كل مجال من مجالات الاهتمام الحيوية الهيكل التالي بغية كفالة الاتساق في عرض المعلومات: موجز أولي يقدم نظرة عامة وتحليلا للمسائل المتصلة بالأهداف والإجراءات الاستراتيجية الواردة في مجال الاهتمام الحيوي؛ وسلسلة من المسائل الرئيسية التي تتناولها خطط العمل الوطنية؛ وأخيرا أية مسائل لا يغطيها منهاج العمل، بما في ذلك النهج الابتكارية أو غير العادية.

ألف - المرأة والفقر

٤٦ - تضع خمس وستون خطة عمل واستراتيجية (٦٥ في المائة) سياسات وبرامج للقضاء على الفقر بين النساء. وقد قدمت بعض الدول الأعضاء في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، التزاما بشأن إزالة الفقر في بياناتها العامة. ويبين تحليل لخطط العمل الوطنية أنها تتبع بدقة ما ورد في الاستنتاجات والتوصيات في إطار هذا المجال الحاسم. ويؤكد ثلث الخطط أهمية استعراض واعتماد ومواصلة سياسات اقتصاد كلي تهتم باحتياجات وجهود المرأة التي تعيش تحت وطأة الفقر (الهدف الاستراتيجي ألف - ١). ويعبر هذا الاتجاه عن توافق عام متزايد في الآراء يشجع على نحو اقتصادي متواصل ويعالج الأسباب الهيكلية للفقر. وتركز معظم الخطط عن انعدام الفرص الاقتصادية، والافتقار إلى فرص الوصول إلى الموارد الانتاجية ورأس المال، وكذلك إلى التعليم والتدريب وعدم كفاية تغطية شبكات الضمان الاجتماعي (الهدف الاستراتيجي ألف - ٢). وتعتبر الحكومات أن تمكين المرأة اقتصاديا عنصر حاسم في تحطيم دائرة الفقر. ومن ثم تركز معظم خطط العمل في هذا المجال على استراتيجية ذات مسارين: النهوض بالعمالة والأنشطة المولدة لدخل المرأة في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتوفير الخدمات الاجتماعية

الأساسية وتحسين نظم التأمين الاجتماعي للمرأة التي تعيش تحت وطأة الفقر. ويعتبر القضاء على البطالة بين النساء محط اهتمام الحكومات في جميع المناطق الإقليمية. وهذا المجال الحيوي وثيق الصلة بالمجالين واو (المرأة والاقتصاد) وباء (تعليم المرأة وتدريبها).

٤٧ - وقد اقترحت سبع وعشرون خطة عمل سياسات وبرامج تهدف إلى إيجاد مختلف أنواع المشاريع لتوفير العمالة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي معا. وأكدت بعض خطط العمل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تمكين المرأة اقتصاديا من خلال توسيع مجال فرص العمل والتدريب. وتدرس إكوادور، على سبيل المثال، اقتراحا لإعادة هيكلة تخصيص النفقات العامة من أجل تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة. وتقدم المكسيك منحا أو منحا دراسية إلى الفتيات الفقيرات والشابات، بينما تنفذ فنزويلا برنامجا تعليميا للنساء من السكان الأصليين.

٤٨ - وتركز ست عشرة خطة من منطقة أفريقيا على تشجيع أنشطة توليد الدخل للمرأة وتحسين وصولها إلى الموارد الاقتصادية، والائتمان والتكنولوجيا (الهدف الاستراتيجي ألف - ٢) وعلى سبيل المثال، تخطط سوازيلند لاستعراض التشريعات القائمة بغية إزالة العقبات أمام مشاركة المرأة في الاقتصاد، ولا سيما التشريعات المتعلقة بالأرض وحقوق الملكية. كما رصدت الكونغو اعتمادات مالية لتشجيع أنشطة المرأة الانتاجية. وتخطط جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي لإنشاء بنوك للنساء. كذلك تدرس بضع خطط عمل وطنية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنقيح القوانين، ولا سيما القوانين والأنظمة الزراعية بغية تسهيل وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية، بما فيها الأرض. وأوضح ثمانية عشر بلدا إنها تعتزم تحسين وصول المرأة إلى الائتمان من أجل الحصول على المساكن.

٤٩ - واقترحت ٢٤ خطة عمل، اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين أو إعادة تنظيم نظم الضمان الاجتماعي بهدف توفير بدلات واستحقاقات للنساء، ولا سيما الوالدات غير المتزوجات والأطفال. وفي عام ١٩٩٧ بدأت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في تنفيذ برنامج نموذجي مدته ثلاث سنوات عنوانه "الأبوة/الأمومة المعززة" يقدم دعما لدخل الوالدين غير المتزوجين كحافز للعودة إلى العمل.

٥٠ - وتستهدف كثير من الخطط مجموعات معينة من النساء. وستقدم حكومة بلغاريا بدلا شاملا لتغطية نفقات الانتقال وخدمات التأهيل لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ امرأة معوقة جسمانيا. وتطور البرازيل برامج مجتمعية محلية لإيواء النساء المسنات. وتركز بلدان قليلة على احتياجات واهتمامات النساء المهاجرات. وتتضمن اثنتان وثلاثون خطة تدابير تهدف إلى تحسين المركز الاجتماعي الاقتصادي للنساء اللاتي يترأسن أسرا معيشية، اعترافا منها بأنهن من بين أفقر قطاعات السكان. وتخطط الأرجنتين على سبيل المثال إلى الأخذ ببرنامج عمل إيجابي للأسر المعيشية التي ترأسها الإناث.

٥١ - ويشكل موضوع إدماج منظور نوع الجنس في السياسات الاجتماعية والاقتصادية مجال اهتمام لـ ٢٤ بلدا من جميع مناطق العالم. وتخطط البرازيل على سبيل المثال لتنظيم تدريب على أساس نوع

الجنس للموظفين في وزارتي العمل والزراعة. وتعتزم منغوليا إدماج منظور نوع الجنس في برامجها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، وأن تنشئ آليات للقضاء على الفقر بين النساء. وفضلا عن ذلك تتضمن ثماني خطط تدابير ترمي إلى إدماج منظور نوع الجنس في سياسات وبرامج التعاون الإنمائي الدولي. مع التركيز بصفة خاصة على تخفيف حدة الفقر المتعلقة تحديدا بنوع الجنس. وتعتمد وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية خطة عمل تراعي نوع الجنس لتحسين حالة النساء والفتيات على المستوى العالمي. كما أنشأت فرنسا لجنة لنوع الجنس والتنمية وهي تنظم حلقات دراسية دورية بشأن هذا الموضوع. وتقدم السويد دعما اقتصاديا للتنمية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مع التركيز بصفة خاصة على المساواة بين الجنسين.

٥٢ - واقترحت خمس وعشرون خطة عمل وطنية من جميع المناطق اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالأبحاث التي تتناول جوانب الفقر المتعلقة بنوع الجنس، واستحداث أدوات مفاهيمية ومنهجيات عملية لإجراء تحليل يتناول تأثير نوع الجنس فيما يتعلق بجميع السياسات والبرامج وتحسين عملية جمع البيانات. وقد اضطلعت النرويج، على سبيل المثال، بمشروع بحثي عن الفقر في بلدان الشمال. وفي زمبابوي أنشئ محفل لأبحاث الفقر تحت رعاية معهد الدراسات الإنمائية بهدف إجراء دراسات لتقدير مستويات الفقر يستفاد بها في صنع السياسات. وعلاوة على ذلك، تركز كثير من الحكومات على تحسين الرعاية الصحية الأولية والتغذية والتعليم الابتدائي كوسيلة لتخفيف الفقر.

٥٣ - وقد حددت بضع خطط وطنية أهدافا لتخفيف وطأة الفقر بين النساء. فالصين ستوفر تدريبا مهنيا لنحو ١٠ ملايين إمرأة في المناطق التي تعاني من الفقر، وتخفيف وطأة الفقر على ٠٠٠ ٧٠٠ أسرة معيشية وتوفر عملا لـ ٠٠٠ ٨٠٠ إمرأة فقيرة. ويرمي الهدف الذي وضعته منغوليا إلى خفض معدل الفقر بين النساء بنسبة ٥٠ في المائة عن معدلات عام ١٩٩٤، أي إلى ١٠ في المائة من النساء، بحلول عام ٢٠٠٠. كما تخطط للقضاء على الفقر المدقع. وتخطط فييت نام لخفض عدد الأسر المعيشية الفقيرة إلى نسبة ١٠ في المائة والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٠٠.

٥٤ - وفيما يتعلق بالنهج الابتكارية وغير العادية، تعتزم كل من إكوادور والبرازيل رسم خريطة للفقر النسائي ورصد تأثير الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على المرأة، مع أخذ الشواغل العنصرية في الاعتبار. وفي بلدان أوروبا الغربية ومناطق أخرى، ينصب التشديد على إعادة النظر في استحقاقات المعاشات التقاعدية للنساء. وتتضمن التغيرات المقترحة في قوانين المعاشات التقاعدية أخذ فترات تربية الأطفال في الاعتبار وزيادة علاوات الأمومة والمعاشات التقاعدية للأرامل. وعلى سبيل المثال، نظمت الدانمرك، في عام ١٩٩٦ مؤتمرا تناول موضوع المرأة والمعاشات التقاعدية.

باء - تعليم المرأة وتدريبها

٥٥ - وتعتبر سبع وسبعون دولة عضوا (٨٩ في المائة) تعليم المرأة وتدريبها شاغلا ذا أولوية في خطط عملها الوطنية. وقد أعلنت خمس عشرة دولة من تلك الدول الأعضاء التزامها بالتعليم في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأدرجته كمجال من مجالات الاهتمام الحيوية في خططها، على الرغم من أن اثنتين فقط قد أشارتا إشارة مباشرة إلى التزاماتهما السابقة. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء تشير إلى أهدافها الاستراتيجية جميعها بشكل متساو في منهاج العمل تحت هذا المجال، فإن دولا قليلة تشير إلى علامات إرشادية محددة فيما يتعلق بتوفير التعليم الأساسي للجميع، وتضييق الفجوة التي تفصل بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي[٥٠] وتخفيض معدل الأمية بين الإناث إلى نصف مستواها على الأقل في عام ١٩٩٠[٥١]. وتقترح الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات متنوعة، هي في أغلب الأحيان محددة للغاية، ومصممة بحيث تناسب الاحتياجات الوطنية التعليمية.

٥٦ - وتضع بعض خطط العمل الوطنية[٥٢] معايير وطنية في مجال التعليم. وتعالج ثماني خطط عمل وطنية من المنطقة الأفريقية حصول الفتيات على التعليم الابتدائي والأساسي. وتحدد مالي هدفا معينا وهو تحقيق زيادة قدرها ٢٠ في المائة في عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس بحلول عام ٢٠٠٠. وأدرج في نصف خطط العمل الوطنية الواردة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هدف وطني يتمثل في تحسين التعليم الابتدائي والأساسي. وتهدف منغوليا لأن تلحق ٩٥ في المائة من البنات والصبية بالمدارس الابتدائية و ٩٠ في المائة من الأولاد والفتيات بالمدارس الثانوية بحلول عام ٢٠٠٠. وفي غربي آسيا، تخطط فلسطين لأن تنشئ مدرسة أولية في كل قرية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعتزم السلفادور أن توسع المدارس في المناطق الريفية حتى الصف السادس، بينما لم تحدد جميع الخطط الأخرى التي تنتمي إلى نفس المنطقة أهدافا فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والابتدائي.

٥٧ - وتعترف دول عديدة[٥٣] بمسألة محو الأمية بين النساء باعتبارها ذات أولوية ولكن قلة منها حددت أهدافا وطنية لذلك الغرض. وفي أفريقيا وضعت خطط قليلة معايير محددة لمحو الأمية. وتعتزم مالي تحقيق ٢٠ في المائة زيادة في الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء بحلول عام ٢٠٠٠. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ حددت خطط قليلة معايير يمكن أن تستخدم كمؤشرات لرصد التقدم المحرز. على أن معظم خطط العمل الوطنية من جميع المناطق تحدد جماعات مستهدفة خاصة بحاجة إلى التدريب على القراءة والكتابة، مثل النساء الريفيات، والمهاجرين واللاجئين، والنساء المعوقات ونساء الشعوب الأصلية، ويبدو الاتجاه في أوضح صوره في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٨ - وبغية تحقيق التكافؤ في فرص حصول النساء والفتيات على التعليم، تعتزم الدول الأعضاء إيجاد تدابير متنوعة، بما في ذلك إجراء بحوث بشأن أسباب الاختلافات بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، مثل معدلات التسرب وضعف الأداء لدى الفتيات؛ والقيام بحملات إعلامية وتقديم النصح من أجل زيادة الوعي العام لأهمية تعليم الفتيات؛ وتعليم الوالدين؛ وتقديم منح دراسية، ووضع برامج للعمل الإيجابي والأخذ

بنظم لتخصيص الحصص ولا سيما في المستوى التعليمي الثالث (الجامعي). فقد أدخلت جامعة زمبابوي أسلوب العمل الإيجابي لزيادة عدد النساء على المستوى الجامعي. وتعتزم الدانمرك زيادة عدد طالبات الدكتوراه وأساتذة الجامعات من النساء ويرمي المشروع الفنلندي المعنون "المهارات الفنلندية في الرياضيات والعلوم الطبيعية في عام ٢٠٠٢" أن يشرك ٤٠ في المائة من الفتيات في دورات لدراسة الرياضيات والعلوم في المدارس الثانوية وأن يشرك ٣٠ في المائة من النساء في الميادين التقنية بحلول عام ٢٠٠٠. وتستهدف خطط عدة دول أعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأمهات الشابات والطالبات المراهقات الحوامل والمتسربات. وتتخذ بلدان أخرى تدابير للوصول إلى الفئات المحرومة مثل السكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس في استراليا، والنساء المعوقات، والنساء الفقيرات في كندا، والأمهات الغرباوات في المملكة المتحدة، والمهاجرين في النرويج، والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة، والنساء الريفيات في سوازيلند ومنغوليا.

٥٩ - ويحتل تحسين إمكانية حصول المرأة على التدريب المهني، والعلم والتكنولوجيا والتعليم المتواصل (الهدف الاستراتيجي باء - ٣) أولوية في كثير من الخطط (٢٥). ومن أجل جذب مزيد من النساء والفتيات إلى دراسة العلم، تهدف بلدان في أوروبا الغربية وفي أمريكا اللاتينية، إلى زيادة فرص التدريب المهني، وتعيين النساء والفتيات في مجالات الدراسة غير التقليدية. وتبذل جهود مماثلة في مناطق أخرى. وما برحت جمهورية إيران الإسلامية، على سبيل المثال، تخصص حصة تبلغ ٥٠ في المائة للنساء في الميادين الطبية. وستعمل سوريا على تدريب النساء على التكنولوجيا الحديثة. وهدف الصين هو أن يكون لديها اخصائية تقنية زراعية أو تقنية في تربية الماشية في كل قرية في المتوسط. وتحدد التقارير الوطنية المقدمة من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية الفئات المستهدفة التي ينبغي إدراجهما في التدريب المهني، ومنها النساء المسجونات في فنزويلا، والبرازيل، والمرأة العاطلة عن العمل في رومانيا وبيلاروس. ويعالج التعليم المتواصل (الهدف الاستراتيجي باء - ٦) بعبارات عامة في بعض خطط العمل الوطنية (١٧). وهي تستهدف في الغالب فئات محددة مثل النساء العاطلات عن العمل أو الأميات.

٦٠ - ويمثل التعليم والتدريب غير التميزيين (الهدف الاستراتيجي باء - ٤) أولوية بالنسبة لأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعتزم كثير من خطط العمل من أوروبا الغربية وغيرها (١٨) إلى إزالة التحيز من المواد والمناهج الدراسية، وتشجيع تدريب المدرسين والمستشارين على المساواة بين الجنسين، ودعم الدراسات المتعلقة بالمرأة والأبحاث المتعلقة بنوع الجنس. وتكرر إسرائيل تثبيت منصب المشرف على المساواة بين الجنسين في وزارة التربية كأمين مظالم يقوم بالرصد. وتشير خطط قليلة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى اشتراك الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة أو المنظمات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى جعل النظام التعليمي أكثر مراعاة لنوع الجنس.

٦١ - أما المعلومات الموفرة عن العمل المتعلق بكل من الموارد المالية ورصد الإصلاحات التعليمية فقليلة. وتناقش قلة من خطط تعبئة مزيد من الأموال من مؤسسات وهيئات القطاعين العام والخاص وغيرها من المؤسسات على نحو ما هو مقترح في منهاج العمل[١٢]. وتعتزم الفلبين، على سبيل المثال، أن تخصص

أموالا لتطوير الدراسات المتعلقة بالمرأة في المناهج التعليمية وفي مناهج تدريب المدرسين. وتدرج مالي خطة مالية منفصلة في خطة عملها الوطنية. وتوفر بعض الدول الأعضاء من أوروبا الغربية وغيرها معلومات بشأن الموارد المالية، على الرغم من أن عددا أكبر منها يتناول مشاريع محددة أو التقدم المحرز. وتشير دول أخرى إلى تخصيص الموارد لبرامج محددة أو برامج نموذجية، مثل تمويل الأبحاث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الرياضة والثقافة في فنلندا، ودعم النساء العالمات في فرنسا، أو تمويل برامج ثقافية، أو تمويل البرامج والأبحاث الثقافية من قبل منظمات السكان الأصليين النسائية في كندا.

٦٢ - وفيما يتعلق بالآليات المؤسسية في النظام التعليمي، تعتزم السلفادور، مثلا، إنشاء نظام مشترك بين المؤسسات لمتابعة وتقييم تنفيذ الاتفاقات والبرامج والسياسات التي تهدف إلى تحقيق الفرص المتساوية في مجال التعليم. وتنوي لكسمبرغ دعم وتنسيق ورصد سياسة المساواة في الفرص بإنشاء الهياكل المؤسسية اللازمة. وتقترح الأرجنتين والعراق وبيلاروس إنشاء آليات رصد خاصة.

٦٣ - وفيما يتعلق بمحتوى التعليم والتدريب، بما في ذلك الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية، أشير إلى التعليم المتعلق بحقوق الإنسان، ومحو الأمية في المسائل القانونية، والتدريب على القيادة والتعليم المدني، بما في ذلك تثقيف الناخبين وتعليم التكنولوجيات الجديدة. وتشير بعض البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى التثقيف الجنسي، والتعليم المتعلق بالصحة الإنجابية والمرحلة السابقة للزواج. وتبرز بعض خطط العمل الوطنية، ولا سيما الواردة من ستة بلدان من المنطقة العربية، أهمية النماء والتعليم في سن الطفولة المبكرة، بما في ذلك توفير المرافق والتدريب الكافي للمدرسين وهو مجال لم يتناوله منهاج العمل. وتود الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، فتح رياض للأطفال في مختلف المناطق. وقد جرى التأكيد على أهمية الرياضة والأنشطة البدنية للفتيات والنساء في عدد من خطط العمل من جميع المناطق ما عدا أفريقيا. وتركز الخطط عموما على مساعدة الفتيات والنساء على تنمية الاعتزاز بالذات.

جيم - المرأة والصحة

٦٤ - تعتبر قضية المرأة والصحة قضية ذات أولوية في ٧٠ من خطط العمل الوطنية التي قدمتها البلدان (٨١ في المائة). والتزم ١٥ من هذه البلدان التزاما علنيا بقضية صحة المرأة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولم يشر إلى التزام بيجين على وجه التحديد سوى بلد واحد. وبصورة عامة، اقترحت الدول الأعضاء العديد من أنواع الإجراءات مع إيلاء اهتمام خاص إلى الصحة الإنجابية. وتناولت قلة من الدول الأعضاء غايات منهاج العمل المحددة في سياق المرأة والصحة، والمتعلقة بخفض معدلات وفيات الأمهات[١٣] ووفيات الرضع والأطفال، بما يتمشى مع الأهداف المتفق عليها دوليا[١٤]، وسوء التغذية المتفشي بين الأطفال دون سن الخامسة على نطاق العالم، وفقر الدم الناجم عن نقص عنصر الحديد لدى الفتيات والنساء[١٥].

٦٥ - والأهداف التي أشير إليها، في معظم الأحيان، هي خفض معدلي وفيات الأمهات ووفيات الرضع (١٥). وفي أمريكا اللاتينية، تسعى كل من البرازيل وإكوادور إلى أن تخفض، بحلول عام ٢٠٠٠، معدل وفيات الأمهات بنسبة ٥٠ في المائة عن المستوى الحالي. وفي أفريقيا، تهدف المغرب إلى خفض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٢٥ في المائة، ووفيات الأمهات في المستشفيات بنسبة ٥٠ في المائة، ووفيات المواليد بنسبة الثلث بحلول عام ٢٠٠٠. وتشير خطط قليلة إلى فقر الدم الناجم عن نقص عنصر الحديد لدى الفتيات والنساء. غير أن الصين تخطط من أجل توفير اليود لنسبة ٩٥ في المائة من النساء حديثات الزواج أو الحوامل اللائي يحتجن لليود بحلول عام ٢٠٠٠.

٦٦ - وتعلن غالبية الدول الأعضاء، من جميع المناطق، عن سياسات ذات طابع عام ترمي إلى زيادة إمكانية حصول المرأة، طيلة دورة الحياة، على الرعاية الصحية والمعلومات والخدمات ذات الصلة وبحيث تكون ملائمة وبأسعار ميسورة وذات نوعية جيدة (الهدف الاستراتيجي جيم - ١). وتشير بعض الدول الأعضاء، بصورة محددة، إلى الحق في الصحة. فعلى سبيل المثال، تذكر بنما أن هدف استراتيجيتها الوطنية هو زيادة إمكانية حصول المرأة على معلومات وخدمات صحية كحق من حقوق الإنسان. وتنوي سوازيلند النهوض بحقوق المرأة لتبلغ أعلى مستوى في مجال الصحة العقلية والبدنية والإنجابية. وتشير بعض خطط العمل، ومعظمها من أمريكا اللاتينية، إلى وضع مدونات لآداب المهنة للفنيين الصحيين فيما يتعلق بالوقاية والبحث وتوفير الرعاية الصحية. وتشير بعض الخطط إلى تهيئة الظروف الملائمة لصون كرامة الأشخاص الذين يسعون إلى تلقي العلاج الصحي، أو الذين يتلقون خدمات صحية جنسية أو إنجابية. ولا سيما الحق في الخصوصية والسرية. فعلى سبيل المثال، تنوي فنزويلا إنشاء لجان للالتزام بآداب المهنة لرصد احترام حقوق الإنسان في مجال الصحة العقلية. وأثيرت في خطة كندا المسائل الأخلاقية المتعلقة بتقنيات الإنجاب. كما أشير في بعض الخطط إلى حق المرأة، على قدم المساواة، في الانضمام إلى نظم الضمان الاجتماعي في كل مراحل حياتها[١٦]، ويتعلق ذلك في معظم الأحيان بمجموعات مستهدفة بعينها، مثل النساء المسنات في حالة المكسيك، أو الأمهات العاملات في حالة جمهورية كوريا.

٦٧ - وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، يتناول العديد من الخطط الوطنية (٣٤) إمكانية حصول المرأة على خدمات تتعلق بتنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل وتقنيات تنظيم الأسرة. كما يتناول العديد من الخطط مسألة إنشاء خدمات تنظيم الأسرة وتوفيرها في المناطق الريفية وإمكانية إدماجها في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وخدمات القابلات المدربات. وتعتبر خدمات الرعاية العالية الجودة في مجال أمراض النساء والولادة والرعاية قبل الولادة مسألة ذات أولوية. فعلى سبيل المثال، تحدد السلفادور غايات واضحة لزيادة المساعدة الفنية عند الولادة والرعاية قبل الولادة. وتضع المغرب غايات محددة بشأن الولادة المأمونة، والرعاية قرب الولادة وبعد الولادة في المناطق الريفية والحضرية. وتسلط بعض الخطط، من كل المناطق، الضوء على أهمية الرضاعة الثديية. كذلك يرد الإجهاض في بعض الخطط، وهي بوجه خاص الخطط المقدمة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، تنظر البرازيل في إحداث تغييرات في التشريعات المشتملة على إجراءات جزائية بحق المرأة التي تلجأ إلى الإجهاض غير المشروع[١٧]. وتشير بعض الخطط إلى زيادة مستصوبة في معدلات المواليد ومعالجة العقم. وأشير في

العديد من الخطط (١٥) إلى الحملات والبرامج التربوية وإدماج تنظيم الأسرة والتربية الجنسية في مناهج الدراسة. كما تشدد خطط كثيرة على أهمية أن يشمل تنظيم الأسرة الرجال أيضا.

٦٨ - وينظر العديد من الدول الأعضاء، من كل المناطق تقريبا (٢١)، في اتخاذ التدابير اللازمة لدرء الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بوصف ذلك شاغلا ذا أولوية. وهدف الكونغو، على سبيل المثال، هو تزويد كافة الكبار بمعلومات عن طرق الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووسائل الوقاية منهما. ويعتبر تقديم المشورة والحملات الإعلامية من الأنشطة المحبذة في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية. ويدرك العديد من الدول الأعضاء ضرورة إجراء المزيد من البحث. وفيما يتعلق بعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن لكسمبرغ، على سبيل المثال، ستشجع مشاركة النساء المصابات في وضع سياسات وبرامج تتعلق بهذا الأمر. ويشير عدد قليل من الخطط (٥) إلى مجموعات مستهدفة محددة مثل مستعملي المخدرات والمشتغلات بالجنس والحوامل والنساء من السكان الأصليين. كما أشير في بعض الخطط الأخرى إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في درء فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

٦٩ - وتتناول معظم خطط العمل الوطنية ظروفا صحية بعينها للمرأة، ولا سيما الشيخوخة، واستعمال المخدرات وإساءة استعمالها، بما في ذلك التدخين والصحة العقلية. وتتخذ اليابان، على سبيل المثال، عددا من الإجراءات تخص، في جملة أمور، التدابير الصحية والرعاية الاجتماعية ونظم التمريض لصالح المسنين. والمجالات الأخرى التي أشير إليها على وجه التحديد في خطط العمل الوطنية هي العنف، والصحة البيئية، والصحة المهنية، والإعاقة، والممارسات التقليدية، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٠ - وتشير خطط قليلة إلى تحقيق الأمن الغذائي بوصفه إحدى الأولويات، ومثال على ذلك خطة هايتي. وتنوي النيجر إجراء بحوث عن المحظورات والممنوعات من الأغذية. وتعتبر بعض الخطط أن الحملات الإعلامية والبرامج التربوية في المدارس الموجهة إلى مجموعات خاصة تمثل أداة هامة لتحقيق الوعي العام فيما يتعلق بالتغذية والنظافة وأسلوب الحياة الصحي ولمحاربة اختلال نظام الأكل المفضي إلى النهم والضمور والبدانة. كما يشدد العديد من الخطط على أهمية ممارسة النشاط البدني والرياضة بانتظام.

٧١ - وتشدد خطط العمل الوطنية، من كل المناطق، على أهمية إجراء المزيد من البحوث بشأن القضايا الصحية المتنوعة، بما في ذلك، تنظيم الأسرة وحمل المراهقات، والخصوبة والصحة الإنجابية والمعارف التقليدية. وستقوم كمبوديا بإجراء دراسة استقصائية كلية لقطاع الصحة مع التركيز على تطوير الخدمات الطبية وخدمات المياه والمرافق الصحية والتعليم، فضلا عن التنمية الإقليمية. وتسلط بعض الخطط الضوء على ضرورة استيعاب المزيد من النساء في المراكز القيادية للمهن الطبية، بما في ذلك البحث والعلوم. وستوفر البحرين للمرأة التعليم والمنح الدراسية في الخارج. كذلك أشير في العديد من الخطط إلى جمع ونشر البيانات الصحية المصنفة حسب نوع الجنس. وترمي الإجراءات الموجهة إلى أخصائيي الرعاية

الصحية إلى زيادة عدد النساء العاملات في مجال تقديم الرعاية الصحية، حسبما أوضحت كل من الصين وجمهورية إيران الإسلامية، وتحسين مستوى التدريب للعاملين في المجال الصحي، حسبما أشارت إليه باكستان في مشروع خطتها؛ وإتاحة التدريب المرتبط بنوع الجنس لكل المهنيين في مجال الرعاية الصحية سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص. وتشدد على هذا الموضوع زهاء ١٧ خطة، ولا سيما الخطط المقدمة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٢ - وفيما يتعلق بالموارد والرصد (الهدف الاستراتيجي جيم - ٥)، يقدم القليل من الخطط تفاصيل بشأن زيادات في المخصصات الواردة في الميزانية. وتنوي رومانيا زيادة الإعانات المرصودة في الميزانية، مع سعيها كذلك لإيجاد موارد بديلة للخدمات الطبية. وتشير ثلاث خطط، من أوروبا الغربية، إلى التعاون الإنمائي. وعلى سبيل المثال، فإن النرويج تعتبر تقديم خدمات رعاية صحية عالية الجودة، بما في ذلك، خدمات الصحة الإنجابية، بمثابة أولوية دولية.

٧٣ - ويعتبر إدماج منظور مراعاة نوع الجنس في آليات تنسيق الخدمات الصحية هدفا في ١٢ خطة عمل وطنية، وبخاصة الخطط المقدمة من أمريكا اللاتينية. وتتخذ بعض الدول الأعضاء خطوات لوضع ترتيبات مؤسسية تضمن تنفيذ خطط عملها في مجال المرأة والصحة، إما عن طريق إنشاء مكاتب لصحة المرأة أو تقديم خدمات صحية متكاملة، أو عن طريق انتهاج اللامركزية. ومن المقرر أن تنفذ إندونيسيا خطة عملها في ميدان الصحة عن طريق التعاون المتكامل بين مختلف الإدارات والمكاتب ذات الصلة بالصحة والسكان وتنظيم الأسرة والشؤون المنزلية ومراكز المعلومات والدراسات عن المرأة التي يقوم بالتنسيق بينها جميعا مكتب وزير الدولة لشؤون دور المرأة.

٧٤ - وترد الوقاية (الهدف الاستراتيجي جيم - ٢) في برنامج كل الخطط التي تركز على الصحة، ولا سيما بشأن الاكتشاف والعلاج المبكرين لسرطان الثدي وسرطان عنق الرحم وأنواع السرطان الأخرى التي تصيب الجهاز التناسلي، وكذلك الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتشجع سلوفينيا النساء على إجراء فحوصات منتظمة للأورام وأمراض القلب.

٧٥ - ومن النهج المبتكرة أو غير الشائعة قيام مكتب الخدمات الصحية العامة المعني بصحة المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة شراكة فريدة مع وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع تتعلق ببرنامج يحمل اسم "من الصواريخ إلى صور الثدي"، وهي شراكة ترمي إلى زيادة القدرة على الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي بنقل تقنيات تصوير كانت تستخدم في أوساط المخابرات في عمليات تحديد الهدف وتوجيه الصواريخ بهدف استخدامها لأغراض الوقاية الطبية واكتشاف الأمراض.

دال - العنف ضد المرأة

٧٦ - تتضمن إحدى وستون خطة عمل قطرية من جميع المناطق (٧١ في المائة)، بما في ذلك الدول التي قدمت التزامات في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١١)، فرعا يتصل بالتدابير المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، بما في ذلك الاتجار بالنساء. بيد أن معظم الخطط لا تشير إلى كيفية تمويل الإجراءات المرتقبة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وثمة أقلية تحدد مبلغ الموارد المخصصة للتنفيذ. ويشير بعض الخطط إلى أنها تقدم المساعدة الإنمائية الخارجية إلى البلدان النامية للإجراءات المتصلة بالعنف ضد المرأة.

٧٧ - وتذكر أغلبية الخطط (٤٢) مبادرات من أجل اعتماد أو استعراض تشريعات لغرض إيجاد إطار قانوني لمعالجة العنف ضد المرأة. ويعد العديد من الخطط (٣٦) باستعراض العقوبات الرامية إلى الثني عن استعمال العنف ضد النساء والفتيات والتعويض عن الأضرار التي تلحق بالضحايا. وعلى سبيل المثال، تقترح المملكة المتحدة تطبيق عقوبة إلزامية بالحبس المؤبد على أي شخص يدان للمرة الثانية بارتكاب جريمة عنيفة.

٧٨ - ويبلغ العديد من الخطط (٢٨) عن بدء العمل بآليات لتحسين وصول النساء إلى النظام القانوني وإبلاغهن بحقوقهن. فعلى سبيل المثال، سوف تعمل الإكوادور على زيادة الوعي، ولا سيما لدى طائفة الكيتشوا، إزاء قانون مناهضة العنف ضد المرأة والأسرة. وتعتزم إندونيسيا تعزيز دور وكالة الاستشارات القانونية حيث يتعلق الأمر بالمرأة والطفل، وزيادة الخدمات والمساعدة القانونية، وعلى الأخص للفئات ذات الدخل المتدني.

٧٩ - ويصف عدد كبير من الخطط (٣٤) الملاذات والخدمات الأخرى المتاحة للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف، كما يشير إلى وجود نوايا لتعزيز هذه الخدمات. وعلى سبيل المثال، تعتزم ألمانيا إدماج الملاجئ القائمة في شبكة وطنية. وتذكر بلغاريا أنها سعت إلى تمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء شبكة للملاجئ.

٨٠ - ويقدم بعض هذه الخطط، ومعظمها من أوروبا الغربية ومناطق أخرى، وصفا للتدابير الكفيلة بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجال والنساء[٥٨]. وفي مطلع عام ١٩٩٧، عقدت السويد مؤتمرا بشأن الرجل والعنف يركز على مسؤولية الرجل فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. وتعتزم النرويج مواصلة تقديم الدعم المالي لمراكز المعالجة التي تقدم العلاج والمشورة للرجال العنيفين.

٨١ - ويشير العديد من الخطط (٣٠) من جميع المناطق إلى حملات تهدف إلى زيادة الوعي إزاء الآثار الضارة للعنف ضد المرأة حيث أشارت عدة منها إلى أن أفضل طريقة لمكافحة العنف تتم عن طريق تنظيم حملات من هذا النوع. فعلى سبيل المثال، أكدت فنلندا أنه على الرغم من أن موضوع العنف يعتبر

موضوعا محظورا في عرف المجتمع الفنلندي، فقد كان لحملات مناهضة العنف أثر كبير، وسوف تستمر هذه الحملات بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية. وتقترح ست عشرة خطة من معظم المناطق بالتحديد برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تشجيع المساواة بين الجنسين وأشكال اللاعنف في تسوية النزاعات، وهي تستهدف الأطفال والمراهقين.

٨٢ - وتركز خطط عديدة (١٩)، ولا سيما من أمريكا اللاتينية والكاريبي، على أهمية وسائط الإعلام في مكافحة العنف ضد المرأة عن طريق إزالة العروض التي تشجع على مثل هذا العنف. وذكرت السلفادور أنها أنشأت جائزة وطنية لوسائط الإعلام تشجع اللاعنف والمساواة بين الجنسين. وتهدف بنغلاديش إلى استخدام وسائط الإعلام لنشر المعلومات ونتائج الأبحاث عن قضية الاتجار بالنساء والفتيات. وتعتزم الفلبين وضع واعتماد مبادئ توجيهية بشأن تغطية ومعالجة جريمة الاغتصاب وغيرها من جرائم العنف بغية كفالة مزيد من الاحترام لحرمة الضحايا من النساء ووقف التغطية الإعلامية للجرائم ضد المرأة والتي هدفها الإثارة.

٨٣ - وتعالج خطط من مناطق عديدة (٣٦) مسألة توفير التدريب للموظفين ذوي الصلة، بما في ذلك المعنيون بتعزيز حقوق المرأة أو توفير المساعدة للضحايا. ويعالج بعض الخطط بشكل صريح تدريب الموظفين القضائيين والقانونيين، فيما تركز أخرى على تدريب موظفي إنفاذ القوانين أو الشرطة. وعلى سبيل المثال، تذكر خطتا اليابان وسوازيلند أنه لا بد من تدريب الموظفين المعنيين على الاستجابة للضحايا بغية تجنب وقوع المزيد من الضرر النفسي عليهم أثناء العملية القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، بتوفير التدريب للمدرسين والعاملين الاجتماعيين والأطباء.

٨٤ - وتصف عدة خطط مبادرات تهدف إلى تحسين علاقات المجتمع مع وكالات إنفاذ القوانين. وقد عملت بنغلاديش، مثلا، على إدخال برامج ثقافية تلقي الضوء على دور الشرطة بوصفها صديقا للمجتمع. وتعتزم بوليفيا إنشاء ١٠ مراكز شرطة أفرادها من النساء، فيما ستنشئ الفلبين، داخل مراكز الشرطة القائمة في مواقع استراتيجية، مكتبا وطنيا للشرطيات يعالج حالات العنف ضد المرأة.

٨٥ - ويبلغ العديد من خطط العمل الوطنية (٣٤) عن وضع مبادرات لدراسة أسباب ونتائج العنف ضد المرأة وفعالية التدابير المعمول بها لمعالجة هذا العنف. وتذكر إسرائيل، على أنه تم في عام ١٩٩٥ تعيين لجنة تحقيق برلمانية لتقصي حالات النساء اللواتي يقتلهن أزواجهن أو شركاؤهن. وسوف تعمل فنزويلا على تصنيف إحصاءات تتصل بالعملية القانونية، ولا سيما بأثر العملية القضائية على المرأة. وتهدف كندا إلى دعم أبحاث السياسات الاجتماعية التي تركز على سبل الحد من العنف ضد العاملات المهاجرات والنساء اللواتي ينتمين إلى الأقليات الثقافية الإثنية والأقليات الواضحة. وتعتزم البرازيل تشجيع الجامعات والمنظمات غير الحكومية على القيام بأبحاث عن العنف في المناطق الريفية.

٨٦ - ويصف بعض الخطط السياسات التي تتيح للنساء اللواتي عانين من الاضطهاد بسبب جنسهن، بما في ذلك العنف، واللواتي يخشين من أن يقعن ضحية لهذا الاضطهاد، تقديم طلبات للحصول على أذونات باللجوء أو الإقامة. ويشير العديد من الخطط (٢١) من جميع المناطق، باستثناء أفريقيا، إلى تدابير لمعالجة الاتجار بالمرأة والعنف ضد ضحايا الاتجار والعنف المتصل بالبغاء. وتبلغ عدة خطط عن مخططات ترمي إلى توفير المساعدة القانونية لضحايا الاتجار الذين يلتمسون الإنصاف القانوني. ووفقا لخطة بولندا، ينبغي للممثليات الدبلوماسية والقنصلية أن تتعاون مع الشرطة المحلية وأجهزة القضاء والمنظمات التي توفر المساعدة لضحايا العنف البولنديين الموجودين في الخارج. وتقوم اسبانيا بدراسة إمكانية العمل بتصاريح إقامة مؤقتة لضحايا الاتجار الذين يرغبون في إدلاء بشهادات أثناء المحاكمات. ويصف عدد من الخطط التعاون الثنائي لمعالجة مسألة الاتجار بالنساء. وتشير خطة الولايات المتحدة إلى أن وكالة الولايات المتحدة للتعاون الدولي تعتزم مباشرة مشروع في جنوب آسيا يتصل بالاتجار بالنساء. ويقوم كل من الجمهورية التشيكية واليابان بإيلاء المزيد من العناية لمسألتي الاتجار والسياحة، فيما تسعى كوبا إلى مكافحة السياحة الجنسية من خلال تضمين الأدب السياحي صورا إيجابية للمرأة.

٨٧ - وتختلف النهج التي تتبعها خطط العمل الوطني إزاء البغاء، فبعضها يكتفي بإدانة البغاء القسري، فيما يدين بعضها الآخر جميع أشكال البغاء وما يتصل به من أنشطة. فقد أبلغت ليتوانيا، مثلا، بأنها تستقصي أساليب تقنين البغاء وسوف تستطلع الرأي العام في هذا الصدد. ويقوم الاتحاد الروسي بوضع تشريعات تهدف إلى الحد من نطاق البغاء، فيما تذكر الصين عزمها على حظر البغاء.

٨٨ - وتحدد خطط عديدة من المنطقة الأوروبية الغربية الصلات بين الهجرة والتجارة بالجنس. فبعضها يذكر صراحة ظاهرة "العرائس اللواتي يمكن طلبهن بالبريد". وتقدم ألمانيا بيانات عن تدابير الوصول إلى الجمهور الدولي وتثقيفه، بما في ذلك إنتاج كراريس بمختلف اللغات للعرائس المحتملات من الخارج. وقد مولت استراليا إخراج شريطي فيديو يهدفان إلى مساعدة النساء على فهم حقوقهن القومية والبت عن إطلاع في أمور الزواج والهجرة.

٨٩ - ويرد في عدة خطط وصف للنهج الشامل للقطاعات إزاء القضاء على العنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، تصف الخطة الفنلندية خطة الرفاه الاجتماعي والرعاية الصحية، التي تنسق أنشطة وزارات الداخلية والعدل والتعليم والشؤون الاجتماعية والصحة، والتي ترمي إلى منع العنف ضد المرأة والعمل بطرائق جديدة، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاج.

٩٠ - وفيما يتعلق بالنهج الابتكارية غير العادية، تعتزم بوليفيا إنشاء خدمات قانونية متكاملة على نطاق البلد، تركز على المناطق الريفية، وتعمل على النهوض بحقوق المرأة من خلال تشجيع التنسيق بين القطاعات وتوفير المساعدة القانونية. وتعتزم إسرائيل إنشاء مرفق لاستقبال الرجال العنيفين. وتعتزم الولايات المتحدة العمل بنظام جديد للدعاوى المدنية (نظام المضارة)، يتيح لضحايا المضايقات والمطاردات طلب صدور إجراء قضائي جزري يتعرض من ينتهكه لعقوبة تصل إلى خمس سنوات حبس.

هاء - المرأة والنزاع المسلح

٩١ - وضعت ثمان وعشرون دولة عضوا (٣٢ في المائة)، من بينها ١٣ دولة من منطقة أوروبا الغربية ودول أخرى، إجراءات معينة ينبغي اتخاذها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية في إطار هذا المجال الحيوي والتي تناولتها كلها الدول الأعضاء. ومن بين خطط العمل الوطنية الـ ٢٨ تعهدت ثلاث بالتزامات في هذا المجال في بيجين، ذكر منها اثنان في خطط العمل.

٩٢ - ومن أجل زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات على مستوى صنع القرارات وبغية حماية النساء اللائي يعشن تحت ظروف النزاعات المسلحة وغيرها أو اللائي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي (الهدف الاستراتيجي هاء - ١)، فإن بعض الدول الأعضاء، ولا سيما شيلي ولكسمبرغ وليختنشتاين، تشير على وجه التحديد، إلى إبراز منظور الجنس في السياسات المتعلقة بالأمن وحل النزاعات. وتركز بعض الدول الأعضاء بشكل أكبر على إشراك المرأة في القوات المسلحة، والوفود الرسمية، وبعثات السلم. واقترحت دول أعضاء أخرى تقديم دعم مادي وإنساني إلى المرأة التي تعيش في حالات النزاع المسلح. فعلى سبيل المثال، تقترح لكسمبرغ تحقيق التوازن بين الجنسين في تكوين موظفي المنظمات الدولية وتوفير تدريب لهم لإرهاف حسهم إزاء مسائل المضايقة الجنسية التي تواجهها كثير من النساء في ظروف الصراع. وتؤكد السلطة الوطنية الفلسطينية في خطة عملها الوطنية على الحاجة إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتناشد الدول الأعضاء الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). أما ليختنشتاين فتعتبر تعيين نساء كممثلات خاصات للأمين العام أمرا مستصوبا إلى حد بعيد.

٩٣ - ويذكر عدد قليل من الدول الأعضاء تخفيض النفقات العسكرية المفرطة والحد من توافر الأسلحة (الهدف الاستراتيجي هاء - ٢). وتشير النرويج إلى أنها دمرت مخزون جيشها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتسعى المملكة المتحدة إلى تحقيق الهدف ذاته ضمن إطار حظر دولي تام. وهناك إجماع يكاد يكون تاما على الدعوة إلى حظر شامل للتجارب النووية وكذلك إلى مضاعفة الجهود في مجال نزع السلاح. وتقترح الدانمرك ولكسمبرغ إشراك المرأة على مستوى صنع القرار في عمليات صنع السلام الوطنية والمتعددة الأطراف، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٩٤ - ومن أجل تشجيع أشكال حل النزاعات بدون عنف والحد من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في حالات النزاع (الهدف الاستراتيجي هاء - ٣)، وتشجيع مساهمة المرأة في إيجاد ثقافة سلام (الهدف الاستراتيجي هاء - ٤)، اتبع عدد من الدول الأعضاء النهج نفسه، فجميعها تركز على التعليم والتدريب كوسيلة لإحداث تغيير في المفاهيم والتشجيع على حل النزاعات بدون عنف. واقترحت الكونغو ونيجيريا وبلغاريا، على سبيل المثال، تضمين البرامج التعليمية دراسات وبحوثا عن السلم وحقوق الإنسان. وتخطط ألمانيا لإنشاء مراكز دراسية لتعلم كيفية حل النزاعات بدون عنف. وتقترح الكونغو أيضا إشراك المنظمات غير الحكومية وتعزيزها في هذا المجال. وتخطط نيجيريا لإنشاء وحدة لبحوث السلم في أمانة بعثة

سيدات أفريقيا الأوليات للسلم. ولم تتناول خطط العمل الوطنية مجالات اهتمام أخرى مثل الاغتصاب أثناء النزاع المسلح والتطهير العرقي.

٩٥ - أما فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي هاء - ٥، فتتمثل النُهج السائدة في سياسات وتدابير داعمة خاصة بمنح اللجوء للنساء، كما يتضح ذلك في برنامج كندا للنساء المعرضات للخطر، والأنظمة المقترحة المتعلقة باللجوء في الدانمرك وليختنشتاين. وحماية للنساء في النزاع الداخلي الدائر في يوروبا. قامت كولومبيا وحكومة إقليم انتيوكيا المحلية باتخاذ تدابير تعاونية لدعم النساء من الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر برنامج استراليا لمساعدة الناجين من التعذيب والصدمات الناجمة عنه، على الرغم من أنه لا يستهدف النساء وحدهن، وسيلة لتقديم المساعدة إلى النساء مماثلة للبرامج المذكورة أعلاه. وتقترح النيجر وضع قواعد قانونية للمعاقبة على العنف الموجه ضد المرأة وتقديم التعويض للنساء والفتيات المتضررات. ويعتزم لبنان سن قوانين تنظم المسائل المتصلة بالمعوقين والسجناء السياسيين، من النساء والرجال، والنساء الأرامل والمشردات بسبب الحرب.

٩٦ - ومن حيث النُهج المبتكرة وغير العادية، لا تقتصر ألمانيا على اقتراح حظر فحسب، بل تقترح أيضا إعادة توجيه الأموال المرصودة لإجراء بحوث بشأن جيل جديد من الألغام لاستخدامها في بحوث من أجل تكنولوجيات وأساليب جديدة لكشف الألغام، وفي تدريب النساء في هذ المجال وتوعية السكان المدنيين من أخطار الألغام الأرضية. كما تقترح ألمانيا تقديم الدعم لضحايا الألغام ولجهود إزالة الألغام من خلال صندوق دولي.

واو - النساء والاقتصاد

٩٧ - تتضمن إحدى وسبعون خطة (٨٢ في المائة) فرعا معينا عن المرأة والاقتصاد أو تشير بصورة بيّنة إلى مجال الاهتمام الحيوي هذا. وفي عدد قليل من الحالات، ترد في الخطط إجراءات مماثلة تتعلق بالقضاء على الفقر وتمكين المرأة اقتصاديا. ورغم اعتماد الدول الأعضاء نُهجا مختلفة لتحسين الحالة الاقتصادية للمرأة، فإنها تتناول في خططها جميع الأهداف الاستراتيجية الواردة في مجالات الاهتمام الحيوية. وتعتزم معظم البلدان اتخاذ إجراءات بشأن القضاء على التفرقة في الوظائف وجميع أشكال التمييز في العمل (الهدف الاستراتيجي واو - ٥)، وكذلك بشأن تشجيع النساء على مباشرة الأعمال الحرة (الأهداف الاستراتيجية واو - ٢ وواو - ٣ وواو - ٤). ويخطط عدد أقل من البلدان لاتخاذ إجراءات بشأن تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية (الهدف الاستراتيجي - واو - ١) والمواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة (الهدف الاستراتيجي واو - ٦). ومن بين ٧١ دولة عضوا قدمت تقارير، تعهدت ١٦ منها في بيجين بتحسين الحالة الاقتصادية للمرأة. ولكن هذه الالتزامات انعكست في ١٢ خطة واستراتيجية فقط

٩٨ - وتخطط غالبية البلدان (٦٥) لاتخاذ إجراءات للقضاء على التمييز في سوق الأيدي العاملة، وبالتحديد من أجل تدزيز وتحسين إمكانية حصول المرأة على العمل؛ وزيادة وصول المرأة إلى المناصب

الادارية وإلى ميادين العمل غير التقليدية؛ وتضييق الفجوة بين أجر المرأة والرجل؛ وتحسين ظروف عمل المرأة. ويعتزم عدد قليل من البلدان اتخاذ إجراءات لمعالجة مشاكل المضايقة الجنسية في أماكن العمل؛ وحصول المرأة على العمل واستحقاقات الضمان الاجتماعي؛ والعاملات اللاجئات. وفيما يتعلق بالوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف، يركز العديد من البلدان (٣٨) على حقوق المرأة العاملة، وبوجه خاص تنفيذ تشريعات العمل الموجودة من خلال التدريب وإنشاء آليات، بما فيها آليات الرصد. وتخطط الجزائر للنهوض بصحة المرأة في مكان العمل عن طريق رصد تنفيذ واحترام تشريعات العمل، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء. ويخطط الاتحاد الروسي لتنقيح تشريعاته بحيث تتمشى مع الصكوك القانونية الدولية بشأن المساواة في الفرص والمعاملة في ميدان العمالة.

٩٩ - وللقضاء على التمييز في سوق الأيدي العاملة، تعتزم حكومات عديدة (٣٣) أيضا تعزيز مهارات وقدرات المرأة من خلال كفالة حصولها على التدريب، بما في ذلك التدريب على المهارات التقنية ومهارات البحث عن عمل، وعلى معلومات عمالها من حقوق. وتخطط إيطاليا لصياغة تشريع جديد شامل بشأن الإجازات الدراسية وتقديمه إلى البرلمان، وذلك لتمكين النساء والرجال من ترك العمل لفترة من الزمن لمتابعة تعليمهم ورفع مستوى مهاراتهم. وتعتزم بعض الحكومات تهيئة جو داعم للنساء العاطلات عن العمل والعاملات من خلال إدخال تعديلات على القواعد والإجراءات الإدارية القائمة في مجالات التوظيف والتدريب والترقية؛ وتدريب موظفي الخدمة المدنية؛ وزيادة الوعي بين أرباب العمل في القطاع الخاص والنقابات العمالية. وعلى سبيل المثال، فإن السلفادور تخطط لوضع خطة وطنية للتدريب على قضايا الجنسين لجميع الموظفين العاملين في مجال تنفيذ المدونات والقوانين واللوائح العمالية.

١٠٠ - ويخطط العديد من الحكومات (٤٥) لاتخاذ إجراءات للمواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة. ومع ذلك يلاحظ وجود نهج ثنائي: فبعض البلدان لا يزال يعتبر أن مسؤوليات الأسرة تقع حصرا على كاهل المرأة، بينما تعتبر بلدان أخرى أنها من مسؤوليات الأبوين معا. وبمعزل عن النهج المتبع، يخطط ٢٥ بلدا لكفالة توفير خدمات الدعم، مثل رعاية الأطفال ومرافق الاهتمام بالأطفال بعد انتهاء الدوام المدرسي، للنساء العاملات أو للأبوين. فعلى سبيل المثال، تشدد جمهورية كوريا على أن من الأهداف الرئيسية للخطة تخفيف عبء العمل المنزلي من خلال توفير مرافق رعاية الأطفال، والرعاية بعد الدوام المدرسي، وتوفير الوجبات الغذائية المدرسية. ولتحقيق ذلك، يشار إلى دور مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها الكنائس والأهل، وتعبئة موارد القطاع الخاص. وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مراكز حديثة للعناية بأطفال الأمهات اللائي يشاركن في أنشطة مراكز التنمية الاجتماعية. وتعتزم الحكومات اتخاذ إجراءات أخرى، مثل تشجيع أشكال مرنة من العمالة، ولا سيما بالتقليل من أوجه التباين بين الجنسين السائدة في أشكال العمالة المرنة القائمة.

١٠١ - وللتخفيف من عبء المسؤوليات الأسرية على المرأة العاملة أو على الأبوين العاملين، سوف تستخدم وسائل أخرى مثل الأخذ بسياسات خاصة بالإجازات (سواء بالنسبة لإجازة الأمومة أو إجازة الأبوة أو الاحتياجات الأسرية الأخرى) أو إعمال القائم منها، وتكييف ساعات العمل وجعلها أكثر مرونة، وتغيير

التشريعات الحالية المتعلقة بالأسرة والضرائب والضمان الاجتماعي. وتخطط ثلاثة بلدان فقط لتحسين التكنولوجيات المتاحة للنساء لغرض التخفيف من عبء الأنشطة المتعلقة بالإنجاب (توفير المياه والطاقة، وتجهيز الأغذية). وتلتزم الإمارات العربية المتحدة تعديل بعض مواد قانون الخدمة المدنية لمنح المرأة ساعة فراغ في اليوم لإطعام أطفالها ورعايتهم. وفي اليونان، يقدم مشروع رائد المشورة المختصة للشركات أثناء استحداثها وتنظيمها لنماذج مرنة من العمل غير المتفرغ. وتشير خطط كثيرة (٣٧) إلى دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والنقابات فيما يتعلق خصوصا بزيادة الوعي وتوفير الحوافز لأرباب العمل، وتعتزم شيلي دراسة نظام لإعفاءات ضريبية لأرباب العمل. ويشير عشرون بلدا إلى إجراءات إيجابية وتمكينية. وفي اسبانيا، من المقرر أن يمنح برنامج مشترك التمويل شعارا مميزا للشركات التي اعتمدت إجراءات تمكينية لتحقيق المساواة في الفرص. ويمكن عندئذ للشركات أن تستخدم ذلك الشعار في تسويق منتجاتها والدعاية لها. وتتضمن قلة من الخطط أهدافا محددة زمنيا، وآليات للرصد، و/أو موارد مخصصة للتنفيذ والرصد (٨). ومع ذلك فإن ماليزيا تخطط لخفض معدل البطالة بين النساء ليصل إلى ٥,٨ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا بحلول عام ٢٠٠٠.

١٠٢ - وتخطط غالبية البلدان (٥٦) لتشجيع روح مباشرة الأعمال الحرة بين النساء، وبخاصة الاضطلاع بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستوفر معظم البلدان نوعين من الخدمات للنساء: الائتمان والتمويل عن طريق المؤسسات المالية الرئيسية و/أو مؤسسات مالية معينة، والتدريب في مجال المهارات المتصلة بالأعمال التجارية والمهارات التقنية. وتشدد بعض الخطط على ضرورة إنشاء شبكات من النساء المباشرات للأعمال الحرة وتعزيز تلك الشبكات. ويشير عدد قليل من البلدان إلى القطاع غير الرسمي. وستتولى وزارة الزراعة في عمان وضع نظام خاص، بالتعاون مع بنك عمان، لتقديم تسهيلات للنساء العاملات في الزراعة ولكفالة تسويق منتجاتهن. وستشجع المكسيك توافر رأس المال للمؤسسات والمنظمات التي تدعم تنمية القدرات الإنتاجية للنساء. وستتيح بيرو حصول النساء والمنظمات النسائية على الائتمانات. وفي السويد، أنشأ القطاع الخاص عام ١٩٩٥ أكاديمية للزعامات في الأعمال التجارية لدعم وتشجيع النساء اللواتي يباشرن الأعمال الحرة.

١٠٣ - واعتمد سبعة وعشرون بلدان نهجا يدمج منظور نوع الجنس في مجالات النشاط الرئيسية، بالاقتران، في كثير من الأحيان، بنهج محدد الأهداف. وعلى سبيل المثال ستدمج شيلي احتياجات واهتمامات المرأة في الأنشطة الرئيسية لنظامها الوطني الحالي للمعلومات والتوجيه في مجال العمالة. وعينت حكومة السويد لجنة معنية بتوزيع القوة الاقتصادية والموارد المالية بين النساء والرجال. وهدف هذه اللجنة هو اكتساب مزيد من المعرفة بالطريقة التي تؤثر بها السياسة الاقتصادية على حالة المرأة والرجل بحيث تجعل الاختلافات في أوضاعهما الاقتصادية والمالية واضحة للعيان، واقتراح تدابير في هذا المجال. وستكفل لكسمبرغ مراعاة احتياجات وأولويات المرأة في الاستثمارات في بناء الهياكل الأساسية. وحظيت المسائل المتصلة ببرامج التكيف الهيكلي، والعولمة، والتكامل دون الإقليمي والإقليمي، والمفاوضات التجارية باهتمام عدد قليل من الدول. وستدمج الأرجنتين المساواة بين المرأة والرجل في اتفاقات التكامل الإقليمي. وستكفل إكوادور اعتماد منظور يراعي نوع الجنس في برامج إعادة التشكيل الاقتصادي والتكيف

الهيكلي. وتشير بعض البلدان إلى الحاجة إلى وصول المرأة إلى مجال صنع القرارات الاقتصادية. كذلك ذكر إجراء إحصاءات وبحوث لتوسيع قواعد المعرفة التي ينبغي أن يستند إليها في وضع السياسات واتخاذ الإجراءات وتنفيذها، بما في ذلك المعلومات عن عمل المرأة بدون أجر.

١٠٤ - وأشارت خطط كثيرة إلى الفئات المستهدفة المحتاجة إلى اهتمام خاص. وتناول ثمانية وثلاثون بلدا من جميع المناطق حاجة النساء الريفيات إلى الحصول على الموارد الاقتصادية، والتدريب، والمعلومات، والائتمانات. وستمنح بنما معاملة تفضيلية للنساء المزارعات والنساء من السكان الأصليين في توزيع صكوك ملكية الأراضي. وتخطط جامايكا لتمكين النساء العاملات في نطاق الأسرة. وتناولت عشرة بلدان مسألة النساء المعوقات. وتشمل الفئات الأخرى من النساء التي وردت الإشارة إليها العاملات المهاجرات، والشابات، والمتزوجات، والمعيلات لأسر معيشية، والمسنات، والنساء من السكان الأصليين.

١٠٥ - ويجري أيضا التخطيط لاتخاذ إجراءات لتعزيز التنمية الاقتصادية للمرأة عن طريق التعاون الدولي. وستشجع النرويج السياسات والتدابير التي تراعي نوع الجنس في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وستدعم حصول المرأة على الائتمانات والقروض، وستدعم أيضا الأعمال التجارية الصغيرة التي تنشئها نساء، بما في ذلك في المناطق الريفية، وستعمل على زيادة معدل العمالة النسائية. وتعتزم الحكومة الألمانية تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بين النساء من خلال برامج تقدم الدعم والتمويل.

١٠٦ - واتخذت بعض البلدان مبادرات جديدة ونهجا غير عادية. ففي الدانمرك، ستنشئ وزارة العمل قاعدة بيانات تتضمن القرارات القضائية العديدة التي اتخذت نتيجة سن قانون المساواة في المعاملة وقانون المساواة في الأجور لكي يطلع مستخدمو تلك المعلومات على الممارسة القانونية في هذا الصدد. وفي اليونان، منحت هيئة مستقلة في عام ١٩٩٧ أول شهادات تقدير للمساواة التامة. وتستهدف تلك الجائزة تشجيع المبادرات التي تتخذها الشركات في تعزيز المساواة في الفرص في السياسات المتعلقة بالتوظيف. وفي السويد، أنشأ القطاع الخاص في عام ١٩٩٥ أكاديمية للزعامات في مجال الأعمال التجارية بهدف دعم وتشجيع النساء اللواتي يباشرن الأعمال الحرة. واستضافت الفلبين مؤتمرا لشبكة القيادات النسائية العليا من بلدان رابطة التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أوصى بإدماج الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس في جدول أعمال الرابطة. وتعتزم الفلبين أيضا كفالة حصول المرأة على قدم المساواة على الأراضي والموارد الزراعية الأخرى من خلال قوانين إدارية تعطي كل زوجين من العمال الزراعيين الحق في ثلاثة هكتارات من الأراضي لكل منهما وتمنح شهادة ملكية الأرض لكل من الزوجين على حدة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، اعتمدت استراليا مبادرة الضريبة العائلية بوصفها خطوة إضافية لتحسين الخيارات المتوفرة للأسر بشأن مسألة إيجاد توازن بين مسؤوليات العمل والأسرة.

زاي - المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

١٠٧ - تشير خمس وسبعون خطة واستراتيجية من جميع المناطق (٨٧ في المائة) إلى المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار، وتركز على كفالة وصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها (الهدف الاستراتيجي زاي - ١). وتشير أيضا إلى زيادة قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار والقيادة (الهدف الاستراتيجي زاي - ٢). وتعهدت سبع دول أعضاء بالتزامات في هذا المجال في بيجين، وتعهدت خمسة بلدان بالتزامات تتصل بالتعاون الإنمائي الدولي. وتشمل المسائل التي تناولتها الخطط آليات عامة وخاصة لزيادة التعبير عن رأي المرأة وزيادة تمثيلها في هياكل السلطة؛ وإدماج قضايا نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية؛ والترتيبات المؤسسية؛ والبيئة التمكينية؛ والتدريب؛ والاتصالات؛ وحملات التوعية؛ والرصد؛ والإحصاءات. وتشير قلة من الخطط إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي لزيادة تمثيل المرأة في الوظائف العليا في مجال صنع السياسات. ويركز عدد قليل من الخطط على زيادة عدد النساء في المناصب الإدارية للشركات عبر الوطنية أو القطاع الخاص أو القطاع شبه الحكومي، بالرغم من تناول الموضوع في ١٩ خطة في إطار اثنين من مجالات الاهتمام الحيوي وهما الفقر والمرأة والاقتصاد.

١٠٨ - وتشير معظم الخطط (٥٩) الواردة من جميع المناطق إلى اتخاذ إجراءات تتصل بآليات عامة و/أو خاصة من أجل زيادة التعبير عن رأي المرأة وزيادة تمثيلها في مواقع السلطة وصنع القرار. وتشمل التدابير العامة إقامة توازن بين الجنسين وتجميع قوائم بأسماء النساء المؤهلات لشغل مناصب عليا في مجال صنع السياسات على صعيد الحكومة الوطنية أو على صعيد المحافظات والحكومات المحلية؛ والقطاع الخاص؛ والهيئات واللجان الحكومية؛ والأحزاب السياسية؛ والمنظمات الدولية. وتقترح خطتا لختنشتاين وليتوانيا، على سبيل المثال، أن لا يزيد عدد الممثلين الحكوميين من نفس الجنس الذين تتكون منهم جميع لجان العامة بمختلف أنواعها عن ثلثي عدد الأعضاء. وتركز خطة المكسيك على تشجيع مشاركة المرأة في المناصب التنفيذية ومناصب صنع القرار في السلطتين التنفيذية والقضائية على مستويات الحكومة الثلاثة، وفي الهيئات التشريعية، والقطاع الخاص، والنقابات، والأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية. أما الآليات الخاصة (٢٤) فتتضمن حصصا لزيادة عدد النساء المنتخبات والمعينات في المناصب العامة، وفي الإدارة العامة، والأحزاب السياسية على أعلى المستويات. ويربط ١٣ بلدا حصصهم بأهداف محددة زمنيا. وتشير خطة موزامبيق إلى عدد من الأهداف المحددة زمنيا، بما في ذلك ٥٠ في المائة للنساء في البرلمان بحلول عام ٢٠٠٠؛ و ٣٠ في المائة للنساء في أجهزة الحكم المحلي بحلول عام ١٩٩٨؛ و ٤٠ في المائة للنساء في المناصب القيادية في الأجهزة الحكومية التنفيذية بحلول عام ٢٠٠٠.

١٠٩ - وكثير من الخطط من جميع المناطق تتناول مسألة إدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية في مجال السلطة وصنع القرار، وتدرج بلدان قليلة مسألة إدماج هذا المنظور في سياساتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي. فعلى سبيل المثال، تدعو خطة فنزويلا إلى تدريب جميع المرشحين للرئاسة من مختلف الأحزاب السياسية على إدماج منظور يتعلق بنوع الجنس في منهاج عمل حزب كل منهم وبرامجه.

١١٠ - وتسعى عدة خطط من جميع المناطق إلى إيجاد الترتيبات المؤسسية اللازمة لكفالة تمتع المرأة بالمساواة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى هياكل السلطة وصنع القرار والمشاركة الكاملة فيها. وتشير المملكة المتحدة إلى أن التعيينات العامة ستكون بندا دائما في جدول أعمال الاجتماعات الثنائية المنتظمة التي تُعقد بين شعبة المساواة بين الجنسين والمساواة العنصرية وبين غيرها من الإدارات الحكومية. وتشير الفلبين إلى أن اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية قد شرعت في إنشاء مراكز تنسيق معنية بنوع الجنس والتنمية في الإدارات والوكالات الحكومية، لتكون عناصر حافزة على إدماج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية القائمة ضمن خطط كل وكالة وسياساتها وبرامجها. وتشير خطط عمل وطنية عديدة، قليل منها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي غربي آسيا، إلى تخصيص الموارد بصفة عامة، بما في ذلك تخصيصها بالمستويات الحالية، بيد أن الخطط التي تشير إلى زيادة مبالغ التمويل المتاح قليلة للغاية. وتشير بضع خطط أيضا إلى أنه ينبغي أن تساعد الحكومات في تمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية. وتركّز خطط قليلة أخرى على المصادر الخارجية للتمويل المقدم من مجموعة مختلفة من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١١ - ولم يرد ذكر للإجراءات التشريعية المتخذة في مجال تولي المرأة لمواقع السلطة وصنع القرار السياسي إلا في بضع خطط. وفي إحْدى هذه الخطط، تشير الأرجنتين إلى أنه في حالة عدم اكتمال حصة المرأة على مستوى الأقاليم، البالغة ٣٠ في المائة، يتعين على الحكومة الوطنية اتخاذ إجراء قانوني لكفالة تنفيذ هذا. وتقترح إكوادور إجراء إصلاح قانوني لمدونة الانتخابات بغية وضع آليات وإجراءات في الأحزاب السياسية تكفل المساواة في المشاركة بين المرأة والرجل.

١١٢ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، تتناول الخطط عدة قضايا، بما فيها البيئة التمكينية، والتدريب، وتكوين الروابط والشراكات، والحملات الإعلامية. وتركز بلدان عديدة، ولا سيما في منطقة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، على إيجاد بيئة تمكينية مساندة، بما في ذلك تقاسم المسؤوليات الأسرية بين المرأة والرجل، ورعاية الأطفال، وتحسين التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية، والإجازات الممنوحة للوالدين، ومرونة ساعات العمل، والعمل غير المتفرغ (لجزء من الوقت)، ومواعيد اجتماعات الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية وإجراءات عملها، والنقل. وتتناول معظم خطط العمل الوطنية (٥٠) من جميع المناطق مسألة التدريب، بما في ذلك التدريب على تسجيل الناخبين، والتثقيف المدني، والقيادة، والإدارة، والإدارة المالية، والحملات السياسية، كل هذا بمساعدة تقنية من المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والمنظمات الدولية والمانحين. وفي زمبابوي، يمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة الشؤون الوطنية والعمالة والتعاونيات بالتمويل والدعم التقني من أجل مشروع معني بالمرأة في مجال السياسات وصنع القرار يرمي إلى تشجيع المرأة على ترشيح نفسها في الانتخابات، وبناء قدرة النساء اللاتي يشغلن بالفعل مناصب في السلطة، وتوعية النساء للحاجة إلى التصويت لصالح غيرهن من النساء. وتشير معظم الخطط (٦١) في جميع المناطق إلى إقامة روابط بمختلف الشركاء الداخليين والخارجيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، والمنظمات المجتمعية، والجمعيات المهنية، والأحزاب السياسية، والنقابات،

والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام. وتحدد بضعة بلدان الصلات القائمة مع المنظمات والمانحين على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وتركز كثير من الخطط من جميع المناطق على الحملات التي تجري في وسائط الإعلام من أجل زيادة الوعي الوطني للقضايا المتصلة بالمرأة في مواقع السلطة وصنع القرار. وتتناول اليابان الحاجة إلى جمع المعلومات ونشرها فيما يتصل بأفضل الممارسات، بينما تشير خطة النرويج إلى تزويد البلدان النامية بمعلومات تتعلق بالقضايا الانتخابية.

١١٣ - وفي حين تشير خطط كثيرة (٣٩)، قليل منها في أفريقيا، إلى الرصد والتقييم، فإنها كثيرا ما تتحدث عن الافتقار إلى الأدوات، والمنهجية، والمعايير. وتذكر قلة من الخطط أن ثمة حاجة إلى استحداث مؤشرات. وتشير خطط كثيرة (٣٧) إلى الحاجة إلى جمع الإحصاءات واستخدامها وتفصيلها حسب الجنس. وتشير بنغلاديش وفنلندا، ضمن بلدان أخرى، إلى استعمال وتوافر معايير للرصد والتقييم. ولا تتناول البحوث في مجال النظم الانتخابية بوصفها من الأولويات إلا بلدان قليلة للغاية. وتبين خطة البرازيل أنه عُهد إلى المحكمة العليا الانتخابية أن تكفل توزيع نتائج الانتخابات حسب نوع الجنس وإتاحتها للجمهور. وتشير خطة منغوليا إلى جمع ونشر المعلومات عن المرأة في مناصب صنع القرار.

١١٤ - وفيما يتعلق بالنهج المبتكرة، تعتزم قيرغيزستان إنشاء مدرسة للقيادة السياسية للنساء. وتشير خطة البرتغال إلى أنه، إذا كان كلا الزوجين يعملان في القطاع العام، فينبغي إيلاء النظر إلى مسألة "القرب الزوجي"، أي ضرورة ألا تكون المسافة بين مكاني عملهما شديدة البعد. وتشير فنلندا، بصفة خاصة، الى أنها تعكف على استحداث أداة جديدة، ألا وهي "مقياس المساواة"، بغية توفير معلومات بشأن تجربة كل من المرأة والرجل فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية، والحياة الأسرية، والمنظمات، وحياة العمل، والمجتمع، وسيكون هذا المؤشر متوافرا في عام ١٩٩٧، ثم ينشر بعد ذلك كل سنتين.

حاء - الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

١١٥ - تتضمن سبع وسبعون خطة عمل وطنية (٩٠ في المائة) فرعا محددا يتصل بالآليات المؤسسية، أو تشير إشارة واضحة الى استحداث وتعزيز أجهزة وطنية وهيئات حكومية أخرى (الهدف الاستراتيجي حاء - ١)؛ وإدماج منظور نوع الجنس في التشريعات والسياسات العامة والبرامج والمشاريع (الهدف الاستراتيجي حاء - ٢)؛ و/أو توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب الجنس لأغراض التخطيط والتقييم (الهدف الاستراتيجي حاء - ٣). ومع أن عدة من الدول الأعضاء أعلنت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة التزامات فيما يتعلق بالآليات المؤسسية تظهر في خطط عملها الوطنية، فإن معظم البلدان لم تفعل ذلك، وقد صدر أكبر عدد من الالتزامات المتعلقة بالأجهزة الوطنية عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأقلها عن أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتضمن القضايا التي تتناولها الخطط استحداث و/أو تعزيز الأجهزة الوطنية قبل المؤتمر أو عقبه؛ وإدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية؛ والإجراءات التشريعية؛ وبناء القدرات؛ والرصد والتقييم؛ والنهج المبتكرة. ووضع عدد قليل نسبيا من الخطط (١٣) معايير و/أو أهدافا محددة زمنيا تتصل بالآليات المؤسسية.

١١٦ - وتشير خطط عمل وطنية كثيرة (٣٤) الى إنشاء آليات مؤسسية قبل المؤتمر، بينما أنشئ معظمها (٥٢) بعد ذلك. وجميع الأجهزة الوطنية تقريبا في وسط وشرقي أوروبا وغربي آسيا أنشئت بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويشكل إنشاء نظام لمراكز التنسيق المعنية بالمرأة/نوع الجنس في مختلف الوزارات القطاعية، وكذلك إنشاء مجلس مشترك بين الوزارات لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين مثالين لاستحداث و/أو تعزيز الآليات المؤسسية. وكما يبين مشروع الخطة الوطنية لبنغلاديش، يجري تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات عن طريق تعيين مراكز تنسيق معنية بإدماج المرأة في عملية التنمية في مختلف الوكالات والإدارات والمديريات الحكومية القطاعية، من قبيل وزارة الزراعة وشُعب الحكومة المحلية. وتعزيزا للقدرة والفعالية المؤسسين للجهاز الوطني في ليتوانيا، تم الارتقاء بوظيفة المستشار المعني بقضايا المرأة وتوسيعها لتصبح مكتبا ذا مركز أعلى يضم مستشارا للحكومة بشأن قضايا المرأة والأسرة، الى جانب وظيفتين إضافيتين لخبير استشاري وأمين. وفي مالطة نقلت إدارة شؤون المرأة من وزارة التنمية الاجتماعية الى مكتب رئيس الوزراء. وفي حين تتناول خطط كثيرة من جميع المناطق مسألة تخصيص الموارد، لا تشير إلى الحاجة الى زيادة التمويل أو توافره إلا تسع خطط. فعلى سبيل المثال، تستهدف خطة الكونغو توجيه ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية إلى الشواغل الاجتماعية، مع تخصيص جزء للأنشطة المتصلة بالمرأة على وجه التحديد. وتشير خطة فييت نام تحديدا إلى القيود المفروضة على موارد الاتحاد النسائي الفييتنامي.

١١٧ - تشير معظم خطط العمل الوطنية (٤٤) خطة إلى إجراءات تتعلق بإدماج منظور نوع الجنس في السياسات والبرامج والمشاريع العامة (الهدف الاستراتيجي حاء - ٢). ويزيد عدد البلدان التي تتطرق إلى مسألة إدماج نوع الجنس في منطقة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (١٧) على عددها في أي منطقة أخرى. وتشير الخطة السويدية إلى أنه يوجد في كل مقاطعة من مقاطعات السويد الـ ٢٤ خبراء في مجال المساواة بين الجنسين يعملون في المجلس الإداري للمقاطعات، ويتولون مسؤولية تشجيع إدماج نوع الجنس على المستوى الإقليمي. وتجري الحكومة السويدية بانتظام مشاورات مع المنظمات غير الحكومية عن طريق لجنة الفرص المتكافئة، التي يرأسها وزير شؤون المساواة، والتي تضم ثلاثين منظمة غير حكومية أو أكثر. وتشير خطة فنزويلا إلى المجلس الوطني للمرأة الذي شجع إنشاء منظمات على مستوى الأقاليم والبلديات بهدف إدماج منظور نوع الجنس.

١١٨ - وتركز خطط عديدة (٢٥) على الإجراءات القانونية الرامية إلى تيسير تنفيذ منهاج العمل. وهناك عدد أكبر من خطط العمل الوطنية من آسيا والمحيط الهادئ وفي منطقة دول أوروبا الغربية ودول أخرى التي تشير إلى إجراءات قانونية أكبر من عدد الخطط الواردة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تشير إلى تلك الإجراءات. وتبين الخطة الاسترالية أن مكتب مركز المرأة ما فتئ يشترك في مشروع تعاوني للإصلاح القانوني مشترك بين الكمنولث والدولة وحكومات الأقاليم من أجل وضع قوانين جنائية وطنية موحدة. وتقول تركيا إن النساء البرلمانيات قمن بإعداد مشروع قانون لتعديل القانون المدني وأنه قدم إلى البرلمان، وإذا ما تمت الموافقة عليه فإنه سيلغي تلقائيا العديد من التحفظات بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١١٩ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، تركز معظم الخطط (٥٥) على الإجراءات المتعلقة بالتدريب عموما، بما في ذلك التدريب على الأدوار القيادية، والتنظيم الإداري والإدارة المالية. بيد أن هناك عددا قليلا فقط من الخطط الوطنية التي تشير إلى اتخاذ إجراءات محددة لتدريب مقرري السياسات على تعزيز قدراتهم على إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس بفعالية أكبر في التشريعات، والسياسة العامة والبرامج والمشاريع الحكومية (الهدف الاستراتيجي حاء - ٢). وتشير خطة الأرجنتين إلى تبادل موظفي التدريب والمساعدة الفنية بين المكاتب الحكومية ودول في منطقتي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتناول معظم خطط العمل الوطنية (٦٤ خطة) من جميع المناطق الإجراءات المتعلقة بإنشاء روابط وشراكات مع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. ومن المنظمات الحكومية الأخرى التي حددت بوصفها شريكة في التوعية المنظمات النسائية، والجمعيات المهنية، ونقابات العمال، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث، والمراكز النسائية، والأحزاب السياسية، ومجموعات حقوق الإنسان، والكنائس، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص. وتشير خطة العمل الوطنية الهندية بوجه خاص إلى ضرورة إنشاء روابط مع القطاع المصرفي، وشركات القطاع الخاص بصورة عامة. بيد أن عددا قليلا نسبيا من الخطط (٢٠) يشير إلى إجراءات تتعلق بالتوعية وإنشاء روابط مع القطاع الخاص، على الرغم من دوره الهام المحتمل، لا سيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وتشير خطط عديدة (٤١) من جميع المناطق إلى الحملات الإعلامية بشأن القضايا المتعلقة بالنهوض بالمرأة، وإدماج نوع الجنس، وزيادة الوعي بحقوق المرأة.

١٢٠ - وعلى الرغم من أن معظم خطط العمل الوطنية (٤٤) في جميع المناطق تشير إلى الرصد والتقييم، فإن هناك عددا قليلا فقط من البلدان التي تشير إلى توفر مؤشرات محددة، بينما تشير بلدان كثيرة إلى الحاجة إلى وضع أدوات ومنهجيات ومؤشرات. ويزيد عدد البلدان في منطقة أوروبا الغربية ودول أخرى وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي تركز على الإجراءات المتعلقة بالرصد والتقييم على عددها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وخطة كندا هي من الخطط القليلة التي تشير إلى توفر معايير للتقييم وأدوات أو منهجية للرصد. وتشير الخطة إلى ما تراكم لدى كندا من معلومات وخبرة على امتداد عشر سنوات باستخدام النهج الذي تطبقه الرابطة الكندية للتنمية الدولية القائم على نوع الجنس فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية، بما في ذلك خبرة الحكومات الأخرى وجمعها لمواد شاملة منتجة عالميا. وتشير خطة العمل الوطنية لزمبابوي إلى وضع مؤشرات للرصد في جميع مجالات الاهتمام الحيوية الـ ١٢ وفي الزراعة بهدف رصد وتقييم التقدم المحرز، وتحديد العوائق واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

١٢١ - وتشير معظم خطط العمل الوطنية (٥٠) من جميع المناطق إلى إجراءات تتعلق بجمع الإحصاءات والمعلومات والبحوث ونشرها. وتركز خطط عديدة على اتخاذ إجراءات محددة، بما في ذلك إنشاء مراكز معلومات لجمع كل أنواع المعلومات المتعلقة بنوع الجنس وتحليلها ونشرها، وإجراء بحوث على أساس نوع الجنس، وجمع الإحصاءات المصنفة بحسب الجنس وإنشاء مصارف بيانات. ولا تشير بعض الخطط إلى الحاجة العامة إلى تحسين المؤشرات كما ونوعا. وتشمل خطة العمل الوطنية لاستراليا جزءا شاملا عن كيفية تعزيز جمع الإحصاءات واستخدامها. وتبين خطتها أيضا أن المشورة التقنية متوفرة بشأن كيفية

قياس العمل بأجر والعمل بدون أجر في الحسابات الوطنية والحسابات الفرعية باستخدام المعايير التي وضعتها الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية. وتشير خطة قيرغيزستان إلى أنه سيتم إنشاء ٥٠ مركزا للمرأة. وتركز الخطة المنغولية على الإجراءات الرامية إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية عن مسائل نوع الجنس، بما في ذلك البيانات المتعلقة بتشغيل المرأة والرجل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والأجور، وتوزيع الوقت بين العمل الإنتاجي والعمل المنزلي، وإمكانية الوصول إلى القروض والملكية، والتي ستنعكس في الإحصاءات الوطنية. وتشير بيلاروس إلى أن وزارتي الدفاع والإحصاء، والهيئات الإدارية المركزية الأخرى ستبادر خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بإنشاء قاعدة بيانات عن دور المرأة في القطاع العام.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالنهج الابتكارية أو غير العادية، تنفذ إكوادور برامج للتبادل بين المسؤولين في الوزارات القطاعية والمعهد الإكوادوري للمرأة بهدف تيسير وتعزيز إدماج منظور نوع الجنس في العمل الأساسي لهذه المؤسسات. وتعمل استراليا أيضا على إنشاء نظام دولي لتصنيف الأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت التي تتأثر بالفروق بين الجنسين في نوعي العمل بأجر وبدون أجر. وتتناول خطة مالي صراحة تعبئة الموارد لمجالات الاهتمام الحيوية المختارة على الصعيد الوطني، وتبين المبالغ السنوية المرصودة في الميزانية ومصادر التمويل لكل قطاع لفترة خمس سنوات من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠. وتشير خطة الصين إلى إنشاء مصرف بيانات وطني للمرأة ومؤشر إحصائي مبوب عن المرأة في النظام الإحصائي للدولة. وتشير خطة زمبابوي إلى إنشاء مراكز اتصال معنية بنوع الجنس في جميع الوزارات الحكومية في رتبتي نائب وزير ووكيل وزارة.

طاء - حقوق الإنسان للمرأة

١٢٣ - تعطي سبعون خطة عمل وطنية من جميع المناطق (٨١ في المائة) الأولية لحقوق الإنسان للمرأة، منها ١٥ خطة تعكس الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان التي اتخذتها الدول في مؤتمر بيجين. بيد أن الرد الغالب في معظم الخطط هو تحسين توفير المعلومات والتثقيف فيما يتعلق بحقوق الإنسان عن طريق الإعلام، وحملات التثقيف والتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

١٢٤ - وتشدد بعض الخطط على أهمية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية للهيئات الدولية، بما في ذلك هيئات حقوق الإنسان. وتعتزم فنلندا العمل على إدماج منظور للمرأة في جميع أنشطة حقوق الإنسان، بما في ذلك عمل مقرري حقوق الإنسان. وتعرب دول كثيرة عن نيتها إدراج نهج يراعي نوع الجنس في تقاريرها المقدمة بموجب معاهدات حقوق الإنسان عموما. وتعتزم بعض الدول الأعضاء تعزيز التعاون والتنسيق في جميع محافل حقوق الإنسان بهدف تعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

١٢٥ - وتركز خطط عديدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والترويج لها عن طريق التصديق عليها، وسحب التحفظات وتشجيع تنفيذها. وحددت بروني دار السلام والولايات المتحدة

الأمريكية التصديق على الاتفاقية بوصفه إجراء يحظى بالأولوية، بينما أكدت خطط أخرى على الترويج لها، مع تأكيد كندا وفنلندا على أهمية تنفيذها بفعالية. وتناولت خطط كثيرة مسألة اعتزام سحب التحفظات بشأن الاتفاقية. وتعتزم السويد مواصلة ممارستها الاعتراض على التحفظات التي لا تتمشى والاتفاقية. وتعرب بعض الخطط، وغالبيتها من أوروبا، عن تأييدها لصياغة بروتوكول اختياري للاتفاقية والتزام عدد منها بالمشاركة النشطة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة مركز المرأة المعني بهذه المسألة.

١٢٦ - ويتناول عدد من الخطط الإجراءات الوطنية الرامية إلى تشجيع حماية حقوق الإنسان للمرأة بصورة عامة. وعلى سبيل المثال، تخطط البرازيل إلى إنشاء برنامج وطني لحقوق الإنسان يؤكد على الدفاع عن حقوق المرأة. وتعِد بعض الخطط إما بإنشاء مؤسسات وطنية خاصة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة أو تعزيز المؤسسات القائمة. وعلى سبيل المثال، تقترح بلغاريا إنشاء مؤسسة تابعة للجمعية الوطنية تعنى بالمساواة بين الجنسين، بينما تخطط كولومبيا إلى إنشاء مؤسسة لتوعية المرأة بحقوقها. وتتضمن خطة فنلندا وصفا لشعبة حقوق الإنسان للمرأة التي أنشأتها وزارة الخارجية في إطار الهيئة الاستشارية لشؤون لجنة حقوق الإنسان الدولية في عام ١٩٩٧.

١٢٧ - تصف خمس وأربعون خطة من جميع المناطق مبادرات لمراجعة القوانين الوطنية تمشيا مع هدف منهاج العمل الرامي الى ضمان المساواة وعدم التمييز في القانون والممارسة (الهدف الاستراتيجي طاء - ٢). وتشير معظم الخطط الى وجود نوايا عامة للمراجعة، في حين عرضت خطط مختلفة برامج مفصلة. وتعد خطط كثيرة (١٨ خطة)، عدد منها من المنطقة الأوروبية، بتجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في التشريعات الوطنية. ويخطط عدد قليل منها لترسيخ ضمانات دستورية صريحة بالمساواة للمرأة و/أو سن تشريعات تمنع التمييز على أساس الجنس. وتعتزم شيلي أن تدرج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في المادتين الأولى والتاسعة من دستورها، في حين تنوي الإكوادور تعديل دستورها وفق التزاماتها الدولية بحقوق الإنسان. وقد حددت زمبابوي قوانين تتطلب إدخال تعديلات لكي تتفق مع الاتفاقية، كقانون الأراضي المشاع وقانون الوصاية على القاصرين. وتعد خطط أخرى، منها خطة كمبوديا، بتطبيق أحكام دستورية معينة، كالتي تضمن المساواة في الحصول على الخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم. أما ترينيداد وتوباغو فتخطط لإضفاء الشرعية على مركز الزوجات بدون زواج شرعي.

١٢٨ - ويبرز عدد من الخطط توفير التثقيف والتدريب للمسؤولين الحكوميين من أجل مراعاة نوع الجنس في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، تقترح شيلي عقد حلقات عمل للمحامين والعاملين في القضاء، وتركز جمهورية تنزانيا المتحدة على تدريب النساء اللواتي يشغلن مناصب عامة. وتزمع خطط كثيرة، من بينها عدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقديم تفاصيل لبرامج مجددة في الوقت المناسب.

١٢٩ - وتظهر خطط كثيرة (١٨ خطة)، عدد منها من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نوايا لمراجعة وتعديل قانون الجنايات وإجراءاته. ويتطرق العديد منها الى القضاء على العنف ضد المرأة. وتقترح بيلاروس، مثلا، إدراج عقوبات لضمان دفع إعالة الأطفال ومراجعة التشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي. وتخطط الصين لإدخال تحسينات في الاجراءات عندما يتعلق الأمر بالشكاوى التي تقدمها النساء. في حين تخطط المكسيك لإدخال تحسينات في الاجراءات بصدد الملاحقة القضائية للنساء وخاصة، النساء من السكان الأصليين. وتنوي الهند إدخال إصلاحات في الاجراءات لتسهيل رفع الدعاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة، تشمل السماح للمنظمات الطوعية المحلية تقديم شكاوى في هذا الصدد. وتقترح السلفادور وفنزويلا إدخال إصلاحات على قوانين السجون والمعتقلات، في حين تقترح بنما وكمبوديا وليختنشتاين مراجعة القوانين المتعلقة بالاعتداء الجنسي، والعنف الأسري. واقترحت الصين بذل جهود للتصدي للعنف ضد المرأة، واختطاف النساء والاتجار بهن والأنشطة غير القانونية في سياق الدعارة. وتلمح عدة خطط الى التشويه الناجم عن ختان الإناث، والعنف ضد النساء المعوقات، والنساء من السكان الأصليين والأرامل بسبب الحرب والسجينات. وتقترح عدة خطط تعيين أمين للمظالم بشأن هذا الموضوع[٩١].

١٣٠ - وتطرقت ٤٣ خطة من جميع المناطق الى موضوع محو الأمية القانونية. وتعد غالبية هذه الخطط بترجمة ونشر المعلومات المتعلقة بتساوي النساء مع الرجال في المركز وفي حقوق الإنسان. وتقترح خطط كثيرة، بينها عدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نشر المعلومات عن التشريعات الوطنية وتأثيرها على المرأة، بينما تشير بعض الخطط الى وضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام النظام القضائي أو ممارسة حقوق المرأة.

١٣١ - ويشدد عدد من الخطط (٢١ خطة) من جميع المناطق على التعاون مع المجموعات النسائية، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. وتعتزم اندونيسيا مثلا تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بالتعاون مع منظمات غير حكومية، وسوف تستخدم نتائج تلك الحلقات في صياغة السياسة الحكومية. ويخطط لبنان لإنشاء مكاتب تقدم المشورة القانونية المجانية للنساء، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وتخطط فرنسا لدعم برامج تعليمية لمجموعات النساء المهاجرات.

١٣٢ - وإدرج كهدف في بعض الخطط الواردة من جميع المناطق، تعزيز تعليم حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق القانونية للنساء في المناهج الدراسية وفي الحملات العامة المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في الحياة العامة والخاصة. وتقترح تسعة عشرة خطة إدراج معلومات بشأن المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وذلك في الأنشطة الإعلامية للجمهور والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان وتعليم الكبار.

ياء - المرأة ووسائط الإعلام

١٣٣ - تركز ست وأربعون خطة من جميع المناطق (٥٣ في المائة) على اعتبار موضوع "المرأة ووسائط الإعلام" من الأولويات. وتتبع معظم البلدان النهج الثنائي الذي اقترحه منهاج العمل في هدفيه

الاستراتيجيين، ولكن مع إيلاء مزيد من الاهتمام لتشجيع تقديم صورة متوازنة وغير نمطية للمرأة في وسائط الإعلام (الهدف الاستراتيجي ياء - ٢)، بدلا من زيادة مشاركة المرأة في وسائط الإعلام، بما في ذلك زيادة شغلها لمناصب صنع القرار ووصولها الى التكنولوجيات الجديدة (الهدف الاستراتيجي ياء - ١)، وتركز معظم الخطط كذلك على كيفية استخدام وسائط الإعلام كأداة لإزالة عدم المساواة بين الجنسين، وخاصة من خلال حملات بشأن مواضيع مثل: تقاسم المسؤوليات أو المشاركة السياسية. وقدمت دولة عضو واحدة فقط التزاما طوعيا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فيما يتعلق بالمرأة ووسائط الإعلام بشأن تكنولوجيات إعلام جديدة للمرأة، وهو مجال ذكر كذلك في خطة عملها الوطنية.

١٣٤ - فيما يتعلق بالقضاء على الصورة النمطية للمرأة، تذكر خطط قليلة استمرار برامج قائمة من قبيل رصد الإعلانات وإنشاء لجان لمراقبة وسائط الإعلام. وتشير ست عشرة حكومة الى إدخال آليات تنظيمية أو مدونات لقواعد سلوك، تقترح تشجيع وسائط الإعلام المرئية والمسموعة ووكالات الإعلان ووسائط الإعلام المطبوعة على عدم استخدام إعلانات تتسم بالعنف والتمييز، وعلى تطبيق التنظيم الذاتي، أو إدراج ما يلزم من المبادئ التوجيهية في مدونات الأخلاق المهنية لوسائط الإعلام بهدف تفادي تصوير المرأة بصورة نمطية ومهينة. وتعبر بعض الحكومات عن نيتها وضع وإقرار تشريعات ملائمة ضد الصور الإباحية ولحماية الأطفال والمراهقين. ويبدو أن البرامج التي تنتهجها هيئات الإذاعة والتلفزيون التابعة للقطاع العام تخضع لتنظيم أكثر من حيث الصورة المقدمة عن المرأة وإزالة صور العنف، كما هو الحال في فرنسا، في حين تسعى خطط أخرى كذلك الى الوصول الى شركات الانتاج المستقلة التي تعمل لحساب شركات عامة أو شركات الاتصال في القطاع الخاص. وتذكر بعض الخطط اجراءات محددة لمنع استغلال المرأة والفتيات في وسائط الإعلام. وتخطط إندونيسيا، مثلا، لتعزيز مركز مؤسسات الرقابة للحد من الصور النمطية.

١٣٥ - وتشجع بضع حكومات على انتاج مواد تعليمية عن القضايا المتصلة بنوع الجنس، ونشر تلك المواد، سواء من خلال القنوات الحكومية أو الخاصة. وعلى سبيل المثال، تسعى فنلندا الى تثقيف المستهلكين وتوعية الجمهور بالنماذج والأنماط السلوكية للرجال والنساء التي تظهر في الإعلانات. كما يشار الى تشجيع التكنولوجيات الجديدة في مجال الإعلام، وشبكات الاتصالات النسائية، بما في ذلك الشبكات الالكترونية. وتركز بعض الخطط من أمريكا اللاتينية على أهمية الإذاعة كوسيلة اتصال. وتشير شيلي الى اتفاقات بين شبكات نسائية ومحطات إذاعية إقليمية ومحلية من أجل بث معلومات مفيدة للنساء. وتركز كوبا على تشجيع مشاركة المرأة في البرامج الإذاعية في المجتمعات المحلية.

١٣٦ - وحددت بعض الدول الأعضاء هدفا لها زيادة العدد الإجمالي للنساء العاملات في وسائط الإعلام وتهيئة بيئة تمكنهن من ذلك، في حين تخطط دول أخرى، وخاصة في أمريكا اللاتينية، لزيادة عدد النساء اللاتي يتبوأن مناصب اتخاذ القرار. ووضعت دولتان عضوان معايير للمرأة في وسائط الإعلام، وبذلك تحددان الاجراءات المقترحة في المنهاج[٧٠]. وتهدف المملكة المتحدة الى بلوغ النساء نسبة ٤٠ في المائة في الوظائف الإدارية المتوسطة والعليا و ٣٠ في المائة في الوظائف التنفيذية العليا في مجال الإذاعة

العامة بحلول العام ٢٠٠٠. وتود جمهورية كوريا أن تزيد عدد النساء في مختلف اللجان المشتركة على الميدان الإذاعي الى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. واقترح إنشاء شبكات بين العاملات في وسائط الإعلام، بما فيها الشبكات الالكترونية، في بعض خطط العمل الوطنية من أمريكا اللاتينية. وتعتزم عدة دول أعضاء من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جمع بيانات عن المرأة في وسائط الإعلام، أو تقييم مساهمة المرأة في وسائط الإعلام. وتقترح بضع خطط عمل من آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية توفير تدريب للمهنيات العاملات في وسائط الاتصال. وتقترح بعض الدول الأعضاء توفير التدريب لجميع المهنيين العاملين في وسائط الإعلام من الرجال والنساء لإرهاف حسهم بمسائل نوع الجنس.

١٣٧ - إن تخصيص الموارد مذكور بصورة رئيسية في سياق تخصيص الأموال لوضع البرامج الثقافية وإقامة شبكات للبث الإذاعي والتلفزيوني مخصصة للنساء وتنتجها النساء، كما ورد في خطة رومانيا. ويشير عدد قليل من البلدان في أمريكا اللاتينية الى تقديم مكافآت وجوائز وطنية وتخصيص أجزاء من الأموال لمشاريع المرأة الثقافية والفنية، إلا أنها لا تقدم تفاصيل بشأن مستوى التمويل. ويشير البعض الى المساعدة الدولية. وتحث عمان المنظمات الدولية على توفير مساعدة مالية الى الحكومة والى المنظمات غير الحكومية لتدريب النساء والرجال العاملين في وسائط الإعلام.

١٣٨ - وتذكر عدة دول أعضاء أهمية دمج منظور نوع الجنس في سياسات الاتصال على مستوى كل من البلدية والولاية والاتحاد. ويحدد عدد قليل من الدول ترتيبات مؤسساتية من شأنها أن تساعد في تنفيذ ذلك. وتعتزم البرازيل، مثلا إنشاء مجلس للاتصالات ضمن وزارة المواصلات، يشترك فيه المجلس الوطني لحقوق المرأة.

١٣٩ - وتتوسع بعض خطط العمل الوطنية في اجراءاتها لتتجاوز وسائط الإعلام الى الفنون والثقافة، بما في ذلك ايجاد مجموعات فنية متخصصة تتعلق بقضايا الجنسين في المكتبات، أو إظهار المساهمة التاريخية للمرأة كما ذكرت الإكوادور. وتشجع باكستان في مسودة خطتها، المسارح في الشوارع وأشكال التسلية المحلية. وتولي بعض الخطط اهتماما بالعروض الفنية لبعض الفرق الخاصة كفرق النساء من السكان الأصليين وسكان الريف، والنساء الحضريات، والنساء المعوقات والسجينات.

١٤٠ - أما من حيث النهج المبتكرة، فإن اسبانيا مثلا ستفوض صلاحيات تمكينية لآليتي الرصد لديها وهما Observatorio de la Publicidad و Consejo Asesor de Imagen، في حين تقترح المملكة المتحدة تعيين "مستشار لشؤون الصور المقدمة" الذي سيعمل في مشاريع فردية لدراسة مسائل عرض الصور.

كاف - المرأة والبيئة

١٤١ - تنظر اثنتان وأربعون خطة (٤٩ في المائة) في تنفيذ مجال الاهتمام الحيوي المتعلق بالمرأة والبيئة. وبالمقارنة، لم يعقد إلا بلدان اثنان التزاما طوعيا في مؤتمر بيجين بشأن هذه المسألة. ويتضح من تحليل للخطط أنها تتبع استنتاجات وتوصيات منهاج العمل. ويتناول كثير من الخطط هذا المجال الحيوي في السياق الأوسع نطاقا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيشدد على أهمية إدراج منظور نوع الجنس في السياسات والبرامج، ويسلم بأهمية زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار بشأن المسائل البيئية.

١٤٢ - ويقترح أكثر من نصف الذين أجابوا في إطار هذا المجال سياسات وتدابير لضمان وصول المرأة إلى هيئات صنع القرار وتمثيلها فيها بالقدر الكافي، وحصولها على المعلومات والتثقيف في المجال البيئي (الهدف الاستراتيجي كاف - ١). وباكستان هي البلد الوحيد الذي حدد في مشروع خطته حصصا ملموسة لمشاركة المرأة في عملية صنع القرار يجري ملؤها بحلول عام ٢٠٠٠، وتستهدف أن تشكل النساء ١٠ في المائة في الوزارات والإدارات البيئية الرئيسية، و ١٥ في المائة في المناصب الرئيسية بالهيئات المستقلة والمجالس الاستشارية في هذا الميدان. وتعتزم الحكومة أيضا مضاعفة تلك الحصة تدريجيا في المستقبل.

١٤٣ - والنهج المستخدم على أوسع نطاق لزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار البيئي هو توفير التثقيف والتدريب الضروريين. وعلى سبيل المثال، ستأخذ الولايات المتحدة الأمريكية من جديد ببرنامج زيادة الفرص القيادية، الذي تتلقى في إطاره الأقليات والنساء التدريب من أجل زيادة المهارات وتعزيز التطور الوظيفي. ويرد ذكر برامج أخرى تشجع النساء على التخصص مهنيا في العلوم البيئية والإدارة البيئية. وفي أوروبا الشرقية، تحدد رومانيا هذه المسألة ضمن أولوياتها، مع تركيز خاص على زيادة مشاركة المرأة في حماية النظام الإيكولوجي الوطني. وتكمن إحدى المهام الطويلة الأجل بالنسبة إلى بلغاريا في صياغة استراتيجية وطنية للتدريب والتثقيف الإيكولوجيين، مع تركيز خاص على المرأة وتعزيز دورها في حماية البيئة. وبالمثل، تنظم جمهورية إيران الإسلامية حملة للتعريف بدور المرأة في حماية البيئة. وشرعت المانيا في برنامج محدد عنوانه "أبرز الشخصيات النسائية في القطاع البيئي" بغية تعزيز تبادل المعلومات بشأن المرأة والبيئة.

١٤٤ - وهناك أيضا فهم لضرورة توطيد التعاون بين المنظمات غير الحكومية النسائية والمؤسسات الوطنية التي تُعنى بالمسائل البيئية. إذ يعتزم 'مثلا' تعزيز دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وإشراك المنظمات غير الحكومية النسائية في تصميم قوانين حماية البيئة. وتعتزم إكوادور إقامة تنسيق أوثق بين جميع العناصر الفاعلة المعنية بغية زيادة مشاركة النساء في عملية صنع القرار البيئي، بمن فيهن النساء من السكان الأصليين والسود. وإضافة إلى ذلك، تُقدم زمالات لتدريب المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا.

١٤٥ - وتلتزم ثلاث عشرة من الدول الأعضاء بزيادة إدماج منظور نوع الجنس في السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة (الهدف الاستراتيجي كاف - ٢). وتشمل الإجراءات المقترحة تنقيح التشريعات،

وإنشاء آليات مؤسسية خاصة، وتنظيم حملات لرفع مستوى الوعي، والتدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين. وتعتزم عدة خطط الأخذ بتقييم أثر السياسات البيئية على الجنسين. وستشجع بنما تقديم التدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين للموظفين العموميين. وبحلول عام ٢٠٠٠، ستنشئ باكستان، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، آليات على الصعيدين الوطني والمحلي لتقييم أثر السياسات الإنمائية والبيئية على المرأة والرجل. ومما تذكره تونس إنشاء عدد من الآليات المؤسسية لإدراج شواغل المرأة في التخطيط للتنمية المستدامة. وتحدد بلغاريا من بين أهدافها الطويلة الأجل إعداد أنظمة لمشاركة عامة الناس في عملية صنع القرار البيئي، مع تركيز خاص على المرأة.

١٤٦ - وتشدد عدة حكومات على ضرورة إدراج نهج مراع لاحتياجات الجنسين والتحليل حسب نوع الجنس في برامج وأنشطة المساعدة البيئية. وعلى سبيل المثال، تعمل الدانمرك على صياغة استراتيجية موحدة للمساعدة البيئية في البلدان النامية. واعتمدت النرويج استراتيجية مراعية لنوع الجنس لبرامجها في مجال المساعدة البيئية.

١٤٧ - وتسلم خطط العمل الوطنية التي تم استعراضها بالصلة الأساسية بين الأخطار البيئية والأخطار المحتملة على صحة البشر، ولا سيما صحة المرأة. وتقترح بعض الخطط تدابير، بما في ذلك مراجعة القوانين، وحملات إعلامية، والبحوث المتقدمة بغية حماية المرأة من المخاطر البيئية، بينما تستهدف خطط أخرى المرأة من حيث وصولها إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا واستخدامها، بما في ذلك التدريب. ويشدد عدد قليل من البلدان على أهمية تشجيع إنتاج المنتجات السليمة بيئيا واستخدام العلامات الإيكولوجية الملائمة.

١٤٨ - وفيما يتصل بالنهج المبتكرة، ستشجع المملكة المتحدة حملة تشرك المنظمات غير الحكومية النسائية في إعداد وصياغة استراتيجية وطنية لنوعية الهواء. وتنظر إكوادور في إدراج منظور الجنسين في خطتها الوطنية المتعلقة بالبيئة.

لام - الطفلة

١٤٩ - تركز سبع وعشرون حكومة من جميع المناطق باستثناء شرق ووسط أوروبا (٣١ في المائة) على الطفلة بوصفها مسألة ذات أولوية في تنفيذ منهاج عمل بيجين. ومعظم الخطط التي تتناول هذه المسألة تتطرق إليها في سياق مجالات الاهتمام الحيوية الإثني عشر جميعها. والتشديد على الطفلة ينصب بأقوى في منطقة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، حيث تشير إليه ٨ خطط عمل وطنية. وفي أفريقيا، هناك ٦ فقط من بين ١٦ خطة مقدمة تعتبر الطفلة أولوية، وتركز أساسا على التعليم. وبالإضافة إلى الخطط الـ ٢٧، هناك خمس خطط أخرى تركز على الحالة الصحية المحددة للطفلة في إطار مجال الاهتمام الحيوي المتعلق بالمرأة والصحة. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، عقدت ثلاث دول أعضاء التزاما باتخاذ إجراءات من أجل تحسين مركز الطفلة في التعليم والصحة. وهذه الدول الأعضاء نفسها لا تتناول الطفلة

كهدف استراتيجي محدد في خطط عملها الوطنية، ولكن تشير إلى اجراءات لصالح الفتيات في إطار الهدفين الاستراتيجيين المتعلقين بالتعليم والصحة.

١٥٠ - ولدى الحكومات التي تعتزم اتخاذ إجراءات متصلة بالطفلة، تعطى الأولوية العليا للتعليم (الهدف الاستراتيجي لام - ٤). وتركز كثير من الخطط على تسجيل البنات في المدارس، ومعدلات الانقطاع عن التعليم بسبب الحمل أو الزواج المبكر، والمواد والمقررات التعليمية المراعية لنوع الجنس، وتوفير التدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين للمدرسين. وعلى سبيل المثال، تعتزم مصر تقديم تمويل إضافي لمدارس الفتيات.

١٥١ - والصحة والتغذية (الهدف الاستراتيجي لام - ٥) هما مجالان آخران ذوا أولوية عالية. ويتوسع معظم الخطط في شرح احتياجات الفتيات في مجالي الصحة الإنجابية والتغذية. وتنوي بوتسوانا وفقا لمشروع خطتها زيادة الوعي بقابلية الفتيات الخاصة للتأثر بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والقضاء على الممارسات التقليدية المؤذية. ويشير بعض الدول الأعضاء إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) تحت عنوان الطفلة، بينما يشير إليها عدد أكبر، بما في ذلك دول من أفريقيا، تحت عنوان الصحة وحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، تقترح استراليا تدريب العاملين في القطاع الصحي على معالجة الفتيات اللواتي تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية. وتنظر فرنسا في زيادة الحد الأقصى للعقوبة لمن يجري عمليات ختان للإناث، وفي زيادة الوعي في أوساط السكان الأفارقة والعاملين المحترفين في قطاع الرعاية الصحية.

١٥٢ - وأدرج القضاء على المواقف والممارسات الثقافية السلبية (الهدف الاستراتيجي لام - ٢) في رأس برامج خطط العمل الوطنية، ولا سيما في خطط عمل بلدان من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حيث تريد الحكومات خلق وعي لما تواجهه الفتيات من تمييز، بما في ذلك الزواج المبكر، والاعتداء الجنسي والعنف. وتشير بعض الخطط إلى أنه سيجري اتخاذ إجراءات قانونية. وتشير فلسطين إلى أنها سترفع الحد الأدنى لسن الزواج. وستقوم بوتسوانا بتنفيذ قوانين تتعلق بالرضا التام بالزواج وكفالة مساواة الفتيات في الحصول على الإرث. وإدراكا من الفلبين لأهمية حملات التوعية، فإنها ستعلن الأسبوع الرابع من آذار/مارس من كل عام أسبوعا لحماية الطفلة ومعاملتها بإنصاف. وتقوم الحكومة أيضا بوضع خطة عمل فلبينية لأجل الطفلة. وأنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة نواد للفتيات في مواقع شتى لإتاحة الفرصة للفتيات لممارسة الألعاب الرياضية والمشاركة في أنشطة ثقافية واجتماعية. وعقدت حكومة ميانمار اجتماعات دعوة بهدف القضاء على المواقف والممارسات الثقافية السلبية ضد الفتيات في خمس ولايات ومقاطعات. وستغطي الولايات والمقاطعات الإحدى عشرة الباقية بحلول عام ٢٠٠٠.

١٥٣ - ومن الأولويات الأخرى القضاء على العنف ضد الفتيات (الهدف الاستراتيجي لام - ٧)، مع التركيز الواضح على الاستغلال الجنسي، والبغاء، وتصوير الأطفال في المواد الخلاعية والاتجار بهم. وسنّت استراليا والمملكة المتحدة قوانين تجرم انخراط مواطني البلدين في سلوك جنسي مع الأطفال في الخارج.

وتعمل النرويج على وضع استراتيجيات جديدة لمكافحة نشر صور خلاعية للأطفال وشبكات معاشرة الأطفال على الإنترنت. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ستقوم إندونيسيا بزيادة العقوبة المفروضة على أعمال العنف ضد الطفلة والاعتداء الجنسين.

١٥٤ - ومعظم الخطط لا تحتوي على استراتيجيات ومعايير واضحة المعالم. وتبلغ بعض الحكومات بطريقة منفصلة عن إجراءات اتخذتها فعلا. ومن ناحية الاستراتيجيات المقبلة، لا تزال جميع الخطط على مستوى المقترحات والتوصيات العامة المتعلقة بالسياسات. وتشكل باكستان استثناء من حيث مشاريع الخطط التي وضعتها: فهي تحدد أهدافا واضحة محددة زمنيا فيما يتعلق بالإجراءات القانونية وجمع البيانات.

١٥٥ - ولا ترد إشارات تذكر إلى جهود لإدماج منظور الجنسين في الأنشطة الرئيسية. ويذكر معظم الخطط ضرورة توزيع البيانات حسب العمل والجنس، والقضاء على تقديم صور نمطية للجنسين. ولكنها لا تتطرق إلى الفروق بين احتياجات ومصالح الفتيات والصبية وكيف تؤخذ في الحساب في سياسات وبرامج تستهدف خدمة الأطفال، ما عدا في خطة الإكوادور التي تقترح أن تحلل خطتها الوطنية الحالية للأطفال من منظور يراعي نوع الجنس وإدراج تدابير خاصة للنهوض بالفتيات.

١٥٦ - ومن ناحية النهج الابتكارية، تتناول النرويج اضطرابات الأكل، وهي مشكلة شائعة في أوساط الكثير من المراهقات ولم تثر في منهاج العمل. وبدأت حكومة النرويج تقديم دورات دراسية شاملة وبادرت بتدريب المهنيين العاملين في ميداني التدريس والصحة، وسوف تفتتح مركزا مختصا بمرضى انقطاع الشهية والشره. كذلك فإن إسبانيا والأرجنتين تشيران إلى اضطرابات الأكل تحت باب الصحة.

ميم - أولويات أخرى

١٥٧ - تضع بعض خطط العمل الوطنية أولويات أخرى إضافة إلى المجالات الحيوية الـ ١٢ في منهاج العمل. فالمرأة والأسرة مذكورتان كهدف استراتيجي مستقل في ١٥ خطة وطنية من جميع المناطق ما عدا أوروبا الشرقية، وخصوصا في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية. ورغم أن الدول الأعضاء تكرر تأكيد احترامها للحقوق المتساوية لجميع أفراد الأسرة بمقتضى هذا الهدف الاستراتيجي، فإنها بوجه عام تناصر الاقتسام المتساوي لمسؤوليات الأسرة المعيشية. ويركز بعض خطط العمل الوطنية من أوروبا الغربية تركيزا حصريا على تدابير توفق بين الحياة المهنية والحياة العائلية وتؤكد دور الأب في الأسرة. وفي الدانمرك، تخطط وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة لتشكيل لجنة خاصة لإيجاد طرق لتعزيز دوري الرجل كأب وكجد، وجعل رعاية الطفل أكثر جاذبية للرجال من خلال اعتماد برامج إجازات.

١٥٨ - ورغم أن العديد من خطط العمل الوطنية يستهدف فئات محددة من النساء تحت عدد من مجالات الاهتمام الحيوية، فإن بعضها يؤيد أهمية هذه الفئات من خلال إعطائها أولوية. وأغلبية الخطط تقترح

إجراءات في صالح المرأة الريفية. وعلى سبيل المثال، تنوي منغوليا تهيئة بيئة مؤاتية للنهوض بالمرأة الريفية من خلال بناء مراكز ريفية مزودة بمرافق اجتماعية وتعليمية وثقافية. وستقوم بنما بوضع برامج لتشجيع اندماج المرأة الريفية في سوق اليد العاملة، وقوانين الملكية، والحصول على الائتمانات والتكنولوجيات الإنتاجية الجديدة. وهناك خطط أخرى تستهدف خدمة المهاجرات، والنساء من السكان الأصليين، والنساء المعوقات.

الحواشي

(١) انظر: تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٢٩٧.

(٣) غانا، وكوستاريكا، وكينيا، وماليزيا.

(٤) كازاخستان وكرواتيا.

(٥) فيجي.

(٦) انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة...، الفقرات ٣٠١-٣٠٥.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣٤٩.

(٨) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٥٣ و ٣٥٨.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥٠.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرتان ٨٠ (ب) و ٨١ (أ).

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٨١ (ب).

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ٨٥ (أ).

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦ (ط).

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦ (ل).

(١٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦ (ث).

(١٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦ (د).

(١٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦ (ك).

(١٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٢٤ (ك).

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٢٣٢ (هـ).

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٤ (د).

مرفق

الدول المجيبة التي قدمت خطط عمل واستراتيجيات وطنية

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
استراليا
اسرائيل
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرتغال
بروني دار السلام
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتسوانا
بوركينا فاصو
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس

الجزائر
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
الدانمرك
رومانيا
زمبابوي
السلفادور
سلوفاكيا
سوازيلند
السويد
شيلي
الصين
العراق
عمان
غينيا
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قيرغيزستان
كولومبيا
الكونغو
لبنان
لكسمبرغ
ليتوانيا

ليختنشتاين
مالطة
مالي
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موزامبيق
ميانمار
النرويج
النمسا
النيجر
نيجيريا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

المراقبون

فلسطين

الشكل الأول

مستويات الإجابات الكلية لمجالات الاهتمام الحاسمة[b]

(النسبة المئوية للبلدان المجيبة)

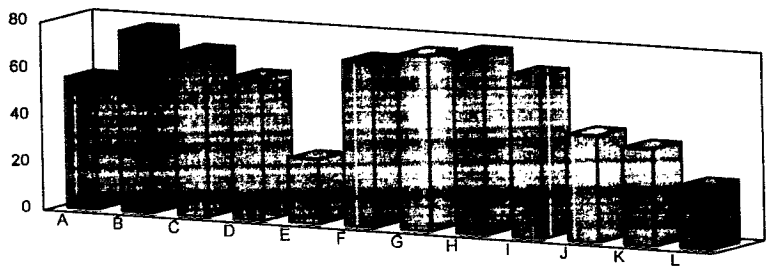

الشكل الثاني

مستويات الإجابات الإقليمية لمجالات الإهتمام
الحاسمة الفردية حسب المنطقة[أ]
(النسبة المئوية للبلدان المجيبة)

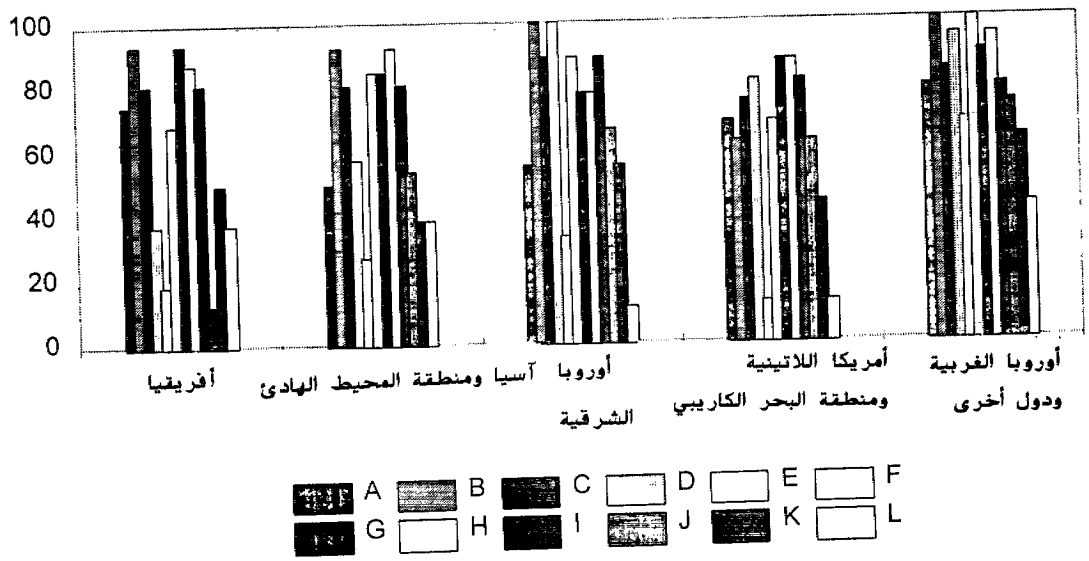

(أ) انظر العناوين الفرعية من ألف إلى لام، الفصل الرابع.

الشكل الثالث

مستويات الإجابة الإقليمية لمجالات الاهتمام الحاسمة الفردية، حسب منطقة الاهتمام الحاسمة[أ]

(النسبة المئوية للبلدان المجيبة)

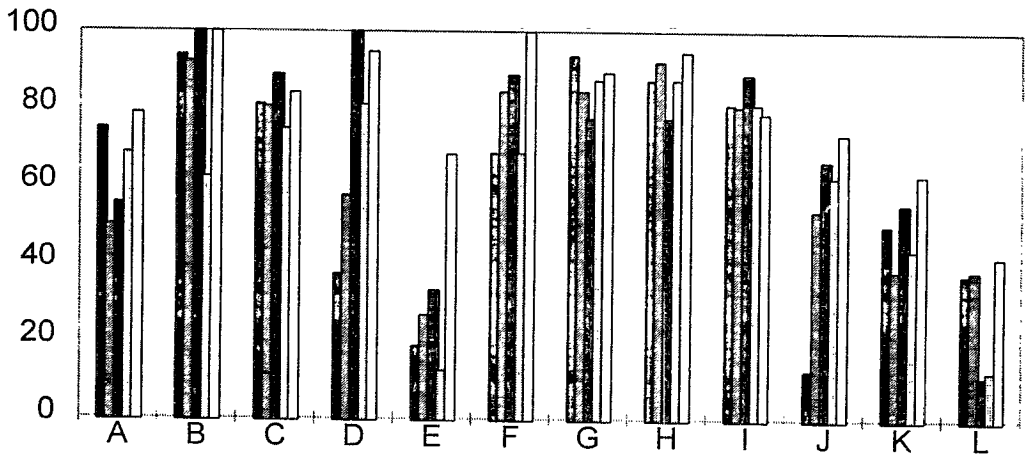

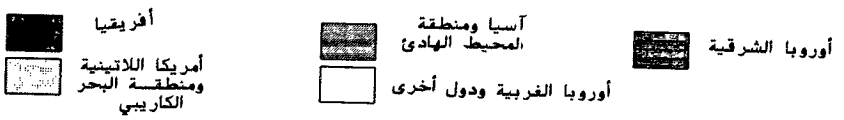

(أ) انظر العناوين الفرعية من ألف إلى لام، الفصل الرابع.